وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار
– إيليزي –
معهد الحقوق

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: القانون الاداري

بعنوان:

تحديات المشاركة في الانتخابات المحلية وتأثيرها في تركيبة المجلس المنتخب

إعداد الطالبين:

- حمدو موسى
- بكار ناصر

تحت إشراف الأستاذ:

- د. رشاشي نسيم

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
فلاك مراد	دكتور	مركز جامعي إيليزي	رئيس اللجنة
بن عزة حمزة	دكتور	مركز جامعي إيليزي	مناقش
رشاش نسيم	دكتور	مركز جامعي إيليزي	مشرف

السنة الجامعية: 2026/2025

إهداء

إلى من علموني أن الحياة لا تساوي شيئاً إلا إذا عاشت من أجل هدف...

إلى من كانوا نعم السند والعون...

إلى والديَّ الغاليين، اللذين غرسا فيَّ حب العلم والمعرفة، وتحملا مشاق الحياة من أجل أن أصل

إلى هذه المرحلة...

جزاكم الله عني خير الجزاء.

إلى زوجتي/إخوتي/أصدقائي...

إلى كل من ساندني وساعدني في إنجاز هذا العمل...

إلى كل طالب علم يسعى إلى المعرفة...

أهدي هذا العمل المتواضع.

حمدو موسى

إهداء

اللهم لك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتني على إتمام هذا العمل وتحقيق حلمي... أهدي هذا النجاح

إلى الذي زين إسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بدون مقابل، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة والأدب والأخلاق، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق، داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله... إلى فخري واعتزازي

﴿والدي رحمه الله﴾

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، ومن احتضنني قلبها قبل يدها، وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى الشجاعة التي قامت بالدورين، إلى القلب الحنون، والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات، سر قوتي ونجاحي مصباح دربي وإلى وهج حياتي

﴿والدتي الغالية﴾

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى ملهمي نجاحي، صناع قوتي، صفوة أيامي، وسلوة أوقاتي، إلى الشموع التي تسير لي الطريق، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منه.

إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرة عيني

لكل من كان عونًا وسندًا لي في هذا الطريق... أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته وكنت أنتظره.

وها أنا اليوم أتممت أول ثمراته راجية من الله تعالى أن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما أجهل ويجعله حجة لي لا عليّ.

ناصر

شكر وعرفان

"وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا"

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وله الفضل في كل شيء، فهو الذي يسر لنا إتمام هذا العمل المتواضع، وأعاننا على تجاوز الصعاب، وألهمنا الصواب في القول والعمل.

نحمد الله ونشكره على ما أنعم به علينا من نعمة العلم والتوفيق، ونسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به من يطلع عليه.

وبعد، فإن هذا العمل الذي بين أيدينا هو ثمرة جهد متواضع في مجال القانون الإداري، تناولنا فيه موضوعاً بالغ الأهمية وهو "تحديات المشاركة في الانتخابات المحلية وتأثيرها على تشكلات المجالس المنتخبة"، وذلك في إطار استكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في القانون الإداري.

ونود في هذه العجالة أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الله سبحانه وتعالى أولاً وآخراً، ثم إلى الأستاذ(ة) المشرف(ة) على هذه المذكرة ... الذي(تي) تفضل(ت) بالإشراف على هذا العمل، وأمدنا بالتوجيهات القيمة والنصائح الثمينة، وكان لنا خير معين وناصح أمين، فله(ا) منا كل التقدير والاحترام.

كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أعضاء اللجنة الموقرة الذين قبلوا مناقشة هذا العمل، وإلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين تتلمذنا على أيديهم بقسم الحقوق بجامعة ...، والذين كان لهم الفضل بعد الله في صقل مواهبنا وتنمية قدراتنا العلمية.

كما لا يفوتنا أن نعبر عن امتناننا لوالدينا الكريمين، اللذين كانا نعم السند والعون، وغرسا فينا حب العلم والمعرفة، وتحملا مشاق الحياة من أجل أن نصل إلى هذه المرحلة، فجزاهما الله عنا خير الجزاء.

وأخيراً، نوجه شكرنا لكل من ساهم ولو بكلمة أو إشارة في إنجاز هذا العمل، سواء من الأصدقاء أو الزملاء، سائلين الله أن يتقبل منا هذا الجهد، وأن يجعله علماً نافعاً ينفع به الأمة الإسلامية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمي

مقدمة

تعد الانتخابات بحق العمود الفقري للنظام الديمقراطي وأهم ركائز الحكم الراشد في أي دولة تسعى إلى بناء مؤسساتها على أسس سليمة من المشاركة الشعبية والتداول السلمي على السلطة[1]. فهي الوسيلة المثلى التي تتيح للشعب ممارسة سيادته في اختيار ممثليه[2] وتقرير مصير مجتمعه المحلي، كما تعبر عن إرادة الأمة في بناء دولة القانون والمؤسسات.

وتكتسي الانتخابات المحلية أهمية خاصة، فهي اللبنة الأولى لبناء الديمقراطية من القاعدة إلى القمة[3]، لما لها من علاقة مباشرة بالشؤون اليومية للمواطن، حيث تمس حياته في بيئته المباشرة من خدمات أساسية وتنمية محلية. فهي أقرب الانتخابات إلى المواطن، وبالتالي فهي الأكثر قدرة على تعزيز مشاركته الفعلية في تسيير الشؤون العمومية المحلية.[4]

وقد كرس السلطة التأسيسية هذه المبادئ من خلال الإطار الدستوري والقانوني الذي أرساه لتنظيم الانتخابات المحلية، حيث نص دستور 2020 على أن المجلس المنتخب يمثل مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية المحلية، وأقر مبدأ اللامركزية الإقليمية التي تقوم على أساس انتخاب المجالس الشعبية البلدية والولائية.

إلا أن واقع الممارسة الانتخابية في الجزائر يكشف عن جملة من التحديات والصعوبات التي تواجه المشاركة في الانتخابات المحلية، حيث تشير الإحصائيات إلى تدني مستويات المشاركة بشكل ملفت. ففي انتخابات 27 نوفمبر 2021، بلغت نسبة المشاركة في المجالس البلدية 24.27 بالمائة فقط على الساعة الرابعة مساءً، بينما بلغت في المجالس الولائية 23.30 بالمائة وهي نسب تعكس عزوفاً واسعاً من قبل الناخبين.

هذا الوضع يثير إشكاليات متعددة تتعلق بطبيعة وأسباب هذه التحديات، ومدى تأثيرها على تشكلات المجالس المنتخبة وعلى أدائها وشرعيتها وتمثيليتها. فالمشاركة الضعيفة لا تقتصر آثارها

---

[1] حدار جمال، "المشاركة في الانتخابات بين الضمانات القانونية وتحديات الواقع في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 7، العدد 2، 2021، ص631.

[2] [2] كوسة، "الانتخابات المحلية في الجزائر دراسة في إطار القانون العضوي 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 2، 2018، ص411.

[3] بليل زينب، "المجالس المحلية المنتخبة وعلاقتها بالتنمية المحلية في الجزائر"، مجلة ضياء للبحوث النفسية والتربوية، المجلد 2، العدد 1، 2021، ص112.

[4] دستور 2020، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية رقم 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020 الموافق 15 جمادي الأول 1442 هـ المادة 16.

على مجرد إضعاف الشرعية الانتخابية، بل تمتد إلى التأثير على القوة الفعلية للمؤسسات المنتخبة، وتضعف الثقة بين المواطن والمؤسسات.

أهمية البحث

تتأتى أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً حيوياً يمس جوهر العملية الديمقراطية في الجزائر، وهو المشاركة الشعبية في الانتخابات المحلية وتأثيرها على تشكيل المجالس المنتخبة، وذلك للأسباب التالية:

الأهمية النظرية: يساهم البحث في إثراء المكتبة القانونية الجزائرية بدراسة متخصصة في مجال قانون الانتخابات المحلية، وتقديم تحليل معمق للإشكاليات المرتبطة بتحديات المشاركة.

الأهمية التطبيقية: يمكن أن تفيد نتائج البحث صناع القرار والمشرعين في تطوير التشريعات المنظمة للانتخابات المحلية، ومعالجة الثغرات التي تحد من المشاركة الفعالة.

الأهمية المجتمعية: يساعد البحث في فهم أسباب عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات المحلية، وبالتالي اقتراح الحلول المناسبة لتعزيز ثقتهم في هذه العملية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكر منها:

1. التعرف على الإطار المفاهيمي والنظري للانتخابات المحلية والمجالس المنتخبة.
2. رصد وتحليل التحديات المختلفة التي تواجه المشاركة في الانتخابات المحلية في الجزائر.
3. دراسة تأثير تحديات المشاركة على تشكلات المجالس المنتخبة وأدائها.
4. تقديم تصور مقترح لمعالجة تحديات المشاركة وتعزيز فعالية المجالس المنتخبة.

إشكالية البحث

انطلاقاً من هذه المعطيات، تبرز إشكالية البحث الرئيسية في التساؤل التالي:

ما هي تحديات المشاركة في الانتخابات المحلية في الجزائر؟ وما تأثير هذه التحديات على تشكلات المجالس المنتخبة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالانتخابات المحلية والمجالس المنتخبة في التشريع الجزائري؟
2. ما هي أبرز التحديات التي تواجه المشاركة في الانتخابات المحلية؟

3. ما هي أسباب تدني المشاركة في الانتخابات المحلية في الجزائر؟
4. كيف يؤثر تدني المشاركة على شرعية وتمثيلية المجالس المنتخبة؟
5. ما هي انعكاسات تحديات المشاركة على أداء المجالس المحلية؟

الفرضيات

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، نفترض الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية بين مستويات المشاركة في الانتخابات المحلية وفعالية أداء المجالس المنتخبة، فكلما ارتفعت نسب المشاركة زادت فعالية هذه المجالس وشرعيتها.

الفرضية الثانية: تعود تحديات المشاركة في الانتخابات المحلية إلى عوامل متعددة ومتداخلة، تشمل عوامل قانونية وتنظيمية، وعوامل ثقافية وسياسية، وعوامل اجتماعية واقتصادية.

الفرضية الثالثة: تؤثر تحديات المشاركة سلباً على تشكلات المجالس المنتخبة، من حيث إضعاف شرعيتها وتمثيليتها، وإحداث خلل في هيكلتها وتوزيع مقاعدها، والحد من قدرتها على أداء مهامها الرقابية والتنموية.

منهجية البحث

اعتمدنا في هذا البحث على عدة مناهج علمية متكاملة، وهي:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك لوصف وتحليل الظاهرة المدروسة من خلال عرض الإطار القانوني والنظري للانتخابات المحلية والمجالس المنتخبة، وتحليل أسباب تحديات المشاركة.
2. **المنهج التاريخي:** لتتبع تطور نظام الانتخابات المحلية في الجزائر عبر المراحل التاريخية المختلفة.

خطة البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين رئيسيين ، على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للمشاركة في الانتخابات المحلية ، ويشتمل على مبحثين، ماهية الانتخابات المحلية والنظام القانوني لها ، ويتناول الثاني محددات وتحديات المشاركة في الانتخابات المحلية .

الفصل الثاني: تأثير ضعف المشاركة على تركيبة المجالس المنتخبة ، ويشتمل على مبحثين، انعكاسات المشاركة الانتخابية على التمثيل المحلي ،دراسة تحليلية لنتائج الانتخابات المحلية

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي والنظري للمشاركة في الانتخابات المحلية

تمهيد :

يشكل الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار النظري والمنهجي الذي تستند إليه بقية أجزاء المذكرة. فقبل الخوض في تحليل تأثير ضعف المشاركة على تركيبة المجالس المنتخبة، يتعين علينا أولاً تحديد المفاهيم الأساسية التي تشكل محاور الدراسة، وفي مقدمتها مفهوم "الانتخابات المحلية" و"المشاركة السياسية". كما يتطلب الأمر دراسة المحددات والتحديات التي تحكم هذه المشاركة، وذلك لفهم أعمق للإشكالية المطروحة.

وسنتناول في هذا الفصل موضوعين رئيسيين، يتعلق الأول بماهية الانتخابات المحلية والنظام القانوني لها

أما الموضوع الثاني فسيكون حول المجالس المنتخبة المحلية.

المبحث الأول: ماهية الانتخابات المحلية والنظام القانوني لها

قبل الدخول في صلب الموضوع، لا بد من توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالانتخابات المحلية، فالفهم الدقيق لهذه المفاهيم يساعد في تحليل الإشكاليات المرتبطة بها.

المطلب الأول: مفهوم الانتخابات المحلية وتمييزها

سنتأول في هدة المطلب تعرفي الانتخابات لغة واصطلاحا.

الفرع الأول : تعريف الانتخاب لغة واصطلاحاً

أولاً: التعريف اللغوي

الانتخاب لغةً مأخوذ من الفعل "نخب"، ويقال "انتخب الشيء" أي اختاره، والنخبة هم خيار القوم وصفوتهم. فالانتخاب في اللغة يعني الاصطفاء والاختيار، وهو يدل على تمييز شيء من بين أشياء أخرى واختياره لما فيه من ميزات.[1]

ثانياً: التعريف الاصطلاحي

أما في الاصطلاح القانوني، فالانتخاب هو عملية إجرائية يتم من خلالها اختيار المواطنين لممثليهم في المجالس النيابية أو المحلية أو لشغل مناصب معينة، وذلك عن طريق الاقتراع العام والمباشر والسري. وتتميز العملية الانتخابية بعدة خصائص، منها أنها تعبير عن الإرادة الشعبية ووسيلة للتداول السلمي على السلطة، وآلية لضمان المشاركة الشعبية في تسيير الشؤون العامة.

ثالثا : تعريف الانتخابات المحلية

تعد الانتخابات المحلية إحدى الآليات الأساسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحديثة، فهي تمثل القناة الرئيسية التي يتم من خلالها اختيار ممثلي المواطنين على المستوى المحلي، وإضفاء الشرعية على السلطات المحلية المنتخبة. وإذا كانت الانتخابات بشكل عام تعبيراً عن الإرادة الشعبية، فإن الانتخابات المحلية تمثل صورة مصغرة لهذه العملية الديمقراطية على نطاق جغرافي وإداري أضيق، لكنها لا تقل أهمية عنها على المستوى الوطني.[2]

---

[1] عرّفت الموسوعة السياسية الانتخاب لغةً بأنه مشتق من الفعل "نخب" ويعني الاختيار والانتقاء، واصطلاحاً بأنه "اختيار شخص من بين عدد من المرشحين ليكون نائباً يمثل الجماعة التي ينتمي إليها) ."الموسوعة السياسية، موقع(political-encyclopedia.org

[2] منال، "النظام الانتخابي في المجالس المحلية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية (ASJP)، ص 32.

يعرف الباحثون الانتخابات المحلية بأنها "عملية اختيار جماعية يتم بمقتضاها انتخاب ممثلين للمواطنين في المجالس المحلية (البلدية، المحلية، الإقليمية) لمدة زمنية محددة، وفق قواعد وإجراءات ينظمها القانون، وبإشراف جهات مستقلة تضمن نزاهتها وشفافيتها".[1] ويمكن النظر إلى هذه العملية من منظورين متكاملين: منظور شكلي يتعلق بالإجراءات والتنظيم، ومنظور موضوعي يرتبط بالنتائج والأهداف.

يتضمن التعريف الإجرائي للانتخابات المحلية مجموعة من العناصر الأساسية: أولا، وجود هيئة ناخبين تتكون من المواطنين المقيمين في الدائرة المحلية والذين تتوفر فيهم شروط الترشح والانتخاب التي يحددها القانون. ثانيا، وجود مرشحين يتنافسون على مقاعد المجالس المحلية. ثالثا، وجود نظام انتخابي يحدد كيفية تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد، ويمكن أن يكون هذا النظام قائما على التمثيل النسبي أو الأغلبية أو نظام مختلط. رابعا، وجود إدارة انتخابية تشرف على العملية وتضمن سيرها وفق القوانين واللوائح. وخامسا، وجود ضمانات قضائية وإدارية لحق الطعن في النتائج.[2]

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الانتخابات المحلية يختلف في مدلوله من دولة إلى أخرى، وحتى داخل الدولة الواحدة قد تتنوع مسمياتها وأنظمتها. ففي بعض الدول العربية، تشير الانتخابات المحلية إلى انتخابات المجالس البلدية، بينما في دول أخرى تمتد لتشمل انتخابات مجالس المحافظات والأقاليم. كما قد تختلف صلاحيات هذه المجالس واختياراتها من نظام سياسي إلى آخر، ففي النظم اللامركزية تمتلك المجالس المحلية صلاحيات واسعة، بينما تكون صلاحياتها محدودة في النظم المركزية.[3]

[1] كسال، "محدِّدات تعزيز المشاركة السياسية في العملية الانتخابية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية (ASJP)، 2021، ص 4.

[2] كسال، "محدِّدات تعزيز المشاركة السياسية في العملية الانتخابية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية (ASJP)، 2021، ص 5.

[43] "بين المشاركة السياسية والمشاركة الانتخابية"، مجلة الجامعة، (تاريخ الاطلاع: [تاريخ اليوم])، https://aljamaa.net.

الفرع الثاني: خصائص الانتخابات المحلية وأهميتها

تتميز الانتخابات المحلية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من العمليات الانتخابية، وتكسبها أهمية خاصة في المنظومة الديمقراطية. وفيما يلي أبرز هذه الخصائص:

أ) القرب من المواطن: تتصف الانتخابات المحلية بكونها الأقرب إلى المواطن، حيث تتعلق بقضاياه اليومية المباشرة، من خدمات بلدية، إلى تخطيط عمراني، إلى صيانة الطرق، إلى إدارة النفايات، وغيرها من الخدمات التي تمس حياته اليومية بشكل مباشر. وهذه الخاصية تجعل المواطن أكثر قدرة على تقييم أداء ممثليه المحليين ومحاسبتهم، كما تجعله أكثر وعيا بأهمية المشاركة فيها مقارنة بالانتخابات الوطنية التي قد تبدو له بعيدة عن اهتماماته المباشرة.[1]

ب) اللامركزية الإدارية والمالية: ترتبط الانتخابات المحلية عادة بتحقيق اللامركزية في الحكم، حيث يتم نقل بعض الصلاحيات والموارد من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية. وكلما كانت هذه الصلاحيات والموارد أوسع، ازدادت أهمية الانتخابات المحلية وجاذبيتها للمواطنين والمرشحين على السواء. [2]فاللامركزية تتيح للمجالس المحلية المنتخبة أن تتخذ قراراتها بشكل مستقل في حدود صلاحياتها، مما يعزز قيم الديمقراطية التشاركية.

ج) التنوع في الأنظمة الانتخابية: لا تخضع الانتخابات المحلية لنظام انتخابي موحد، بل تتنوع أنظمتها تنوعا كبيرا، سواء بين الدول المختلفة، أو حتى داخل الدولة الواحدة بين مختلف أنواع المجالس المحلية. فقد تعتمد بعض الدول نظام التمثيل النسبي بالقوائم المغلقة أو المفتوحة، وقد تعتمد دول أخرى نظام الأغلبية في دوائر فردية أو متعددة، وقد تجمع بينهما في نظام مختلط. وهذا التنوع يتيح المجال لاختيار الأنسب لكل سياق محلي.[3]

---

[1] د. عواد بشارة السويلميين، "العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بمستوى المشاركة السياسية"، المركز الديمقراطي العربي، 17 ديسمبر 2023، ص 8.

[2] د. عواد بشارة السويلميين، "العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بمستوى المشاركة السياسية"، المركز الديمقراطي العربي، 17 ديسمبر 2023ص 33.

[3] "مشاركة سياسية"، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، (تاريخ الاطلاع: [تاريخ اليوم])، https://ar.wikipedia.org/wiki/مشاركة سياسية.

د) الصبغة غير الحزبية في بعض الأنظمة: تتميز الانتخابات المحلية في العديد من الدول بطابعها غير الحزبي، حيث يسمح القانون للمستقلين بالترشح دون الحاجة إلى الانتماء الحزبي. بل في بعض الدول، يحظر القانون صراحة مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية، سعيا إلى إضفاء طابع محلي بحت على هذه الانتخابات، وتفادي تسييس الخدمات المحلية. غير أن الاتجاه السائد حاليا هو السماح بمشاركة الأحزاب مع إعطاء مساحة للمستقلين.[1]

هـ) إتاحة الفرصة للفئات المهمشة: غالبا ما تكون شروط الترشح في الانتخابات المحلية أقل تشددا مقارنة بالانتخابات الوطنية، سواء من حيث السن أو المؤهلات أو الخبرات. وهذا يتيح الفرصة لمشاركة فئات كانت مهمشة سياسيا، كالشباب والنساء وأصحاب المؤهلات المتوسطة، في العملية السياسية، مما يعزز التنوع والتمثيل في المؤسسات المنتخبة. وتزداد أهمية هذه الخاصية في المجتمعات التي تعاني من عزوف سياسي أو ضعف في التمثيل.[2]

و) المساءلة المباشرة: يتميز المنتخب على المستوى المحلي بكونه يخضع لرقابة دائمة ومباشرة من قبل ناخبيه، الذين يلتقون به يوميًا ويتعاملون معه في شؤونهم المعيشية والخدمية اليومية. هذا القرب الجغرافي والاجتماعي يجعله أكثر عرضة للمساءلة الاجتماعية والمحاسبة الشعبية، مقارنةً بالمنتخب الوطني الذي غالبًا ما يظل بعيدًا عن جماهيره، ولا يتفاعل معه المواطنون إلا عبر وسائل الإعلام أو في فترات الحملات الانتخابية فقط[3].

إضافة إلى ذلك، فإن الفترة الزمنية للمهمة الانتخابية في المجالس المحلية غالبًا ما تكون أقصر من الولاية النيابية الوطنية، مما يتيح فرصة أكبر للمساءلة الدورية، ويعزز مبدأ الرقابة المستمرة على أداء المنتخب. ومن ثم، يُعد القرب المكاني وقصر المدة الزمنية عاملين أساسيين في تعزيز فعالية المساءلة المحلية مقارنة بالمستوى الوطني.

[1] "مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية"، الجزيرة نت، 30 أبريل 2017، https://www.aljazeera.net.

[2] "تعريف المشاركة السياسية"، موضوع. كوم، (تاريخ الاطلاع: [تاريخ اليوم])، https://mawdoo3.com/تعريف_المشاركة_السياسية.

[3] ينظر: محمد فوزي، الرقابة الشعبية على الأداء المحلي، مجلة الحكم المحلي، العدد 12، 2020، ص 45.

أما بالنسبة لأهمية الانتخابات المحلية، فتتجلى في عدة مستويات متكاملة:

اولا : على المستوى السياسي: تمثل الانتخابات المحلية تجسيدا عمليا لمبدأ السيادة الشعبية على المستوى المحلي، فهي تتيح للمواطنين فرصة المشاركة في اختيار من يحكمهم ويدير شؤونهم المحلية. كما أنها تعد مدارس للديمقراطية، حيث يمارس المواطنون حقوقهم السياسية، ويتعلمون قيم التسامح والتنافس الشريف واحترام نتائج الانتخابات. [1]علاوة على ذلك، تشكل الانتخابات المحلية قنوات للتعبير عن الإرادة الشعبية والضغط على صناع القرار، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المحلية.

ثانيا، على المستوى التنموي: تساهم الانتخابات المحلية في دفع عجلة التنمية المحلية، حيث ينتخب المواطنون ممثليهم بناء على برامجهم التنموية، ويحاسبونهم على تنفيذها. كما تعزز الانتخابات مبدأ المشاركة المجتمعية في تحديد أولويات التنمية، وتضمن توزيعا أكثر عدالة للموارد، نظرا لمعرفة المنتخبين المحليين باحتياجات مجتمعاتهم بشكل أفضل من المسؤولين المعينين مركزيا. وتشير الدراسات إلى أن المجالس المحلية المنتخبة تحقق نتائج تنموية أفضل مقارنة بالمجالس المعينة،[2] خاصة في مجالات تحسين البنية التحتية وجودة الخدمات الأساسية.

ثالثا، على المستوى الاجتماعي: تساهم الانتخابات المحلية في بناء رأس المال الاجتماعي وتعزيز الروابط المجتمعية، حيث تخلق حوارا وتفاعلا بين مختلف فئات المجتمع حول القضايا المحلية. كما تعزز قيم المواطنة والانتماء،[3] وتشعر المواطنين بأن لهم صوتا مسموعا في القرارات التي تمس حياتهم. كما تساهم في تدريب الكوادر المحلية وتأهيلها لتولي المسؤولية، مما يخلق قاعدة عريضة من القيادات المحلية المؤهلة.

رابعا، على المستوى المؤسسي: تعد الانتخابات المحلية آلية لبناء مؤسسات محلية قوية وشفافة وخاضعة للمساءلة، حيث تضع أسس الحكم الرشيد محليا.[4] كما تساهم في ترسيخ مبدأ الفصل

[1] "الثقافة السياسية والمشاركة الانتخابية: منصة بنك المعرفة https://www.benkjournal.comمجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث العدد الثالث (12)

[2] د. عواد بشارة السويلميين، المرجع السابق، ص 9.

[3] أشكال ومستويات المشاركة السياسية"، وكيبيديا الإعلام الجديد، 18 أغسطس 2023، https://newmediawiki.com.

[4] المشاركة السياسية وقنواتها والعوامل المؤثرة فيها"، مجلة العلوم الاجتماعية العراقية، ص 20. احمد غالب محي.

بين السلطات، من خلال استقلالية السلطات المحلية المنتخبة عن السلطة التنفيذية المركزية. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الانتخابات مبدأ الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون المحلية.

الفرع الثالث : الفرق بين الانتخابات المحلية والانتخابات الوطنية

على الرغم من أن الانتخابات المحلية والوطنية تشتركان في كونهما عمليتين انتخابيتين ديمقراطيتين، إلا أن بينهما فروقا جوهرية على عدة أصعدة.

ويمكن توضيح هذه الفروق من خلال الجدول التالي:

معايير المقارنة	الانتخابات المحلية	الانتخابات الوطنية
الدائرة الانتخابية	دوائر صغيرة (بلدية، محلية، إقليمية)[1]	(قد تمثل الأمة بأكملها)[2]
الموضوع	خدمات وقضايا محلية (نظافة، طرق، تخطيط عمراني)	قضايا وطنية كبرى (سياسة خارجية، اقتصاد، دفاع)
السلطة المنتخبة	مجالس محلية (بلدية، محلية، إقليمية)	برلمان (غرفة واحدة أو غرفتين)
الصلاحيات	محدودة ومحلية بطبيعتها	واسعة وتشمل التشريع والرقابة على الحكومة
مدة الولاية	مدة الولاية أقصر عادة (4–5 سنوات)[3]	أطول عادة (4–6 سنوات)[4]
الطابع الحزبي	قد تكون عير حزبية في بعض الأنظمة	حزبية بطبيعتها
شروط الترشح	اقل تشددا	أكثر تشدد[5]
مستوى المشاركة	غالبا أقل من الانتخابات الوطنية	غالبا اعلى

[1] قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 (الجزائر)، تنص المادة 5 على أن البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي تعتبر الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتُحدث بموجب القانون.

[2] قانون الانتخابات الجزائري (الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 والمعدل والمتمم، لا سيما في 2026)، تتعلق المادة 12 والمواد المرتبطة بها (مثل المادة 12 في قانون الانتخابات الرئاسية المشار إليها في (بـ شروط الترشح، وحالة التوقف عن العمل لممارسة الحملة الانتخابية

[3] نمادج انتخابية مقارنة ص 45

[4] نفص المصدر السابق

[5] استناداً إلى الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات في الجزائر (المعدل والمتمم)، تتعلق المادة 25 بـ نشر القوائم الانتخابية.

ومن الجدير بالذكر أن هناك علاقة تكاملية بين الانتخابات المحلية والوطنية، حيث تشكل الأولى قاعدة انطلاق للثانية.

فالمشاركة في الانتخابات المحلية تعزز الوعي السياسي لدى المواطنين، وتهيئهم للمشاركة في الانتخابات الوطنية. كما أن المجالس المحلية المنتخبة تعتبر معقلا لتربية الكوادر السياسية التي يمكن أن تصعد لاحقا إلى البرلمان أو تولي مناصب وطنية. علاوة على ذلك، غالبا ما تحدد نتائج الانتخابات المحلية توجهات الرأي العام وتكون بمثابة استطلاع للرأي حول أداء الأحزاب والحكومة قبل الانتخابات الوطنية.

المطلب الثاني: مفهوم المشاركة السياسية

ستناول في هدا المطلب تعريف المشاركة الانتخابية ،

الفرع الأول : تعريف المشاركة الانتخابية

تعد المشاركة السياسية مفهوما مركزيا في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، فهي تعكس مدى تفاعل المواطنين مع الشأن العام ومدى انخراطهم في العملية السياسية. وتتنوع تعريفات المشاركة السياسية بتنوع المنظورات النظرية والمنهجية التي يتناول بها الباحثون هذا المفهوم.

في تعريفه الكلاسيكي، يرى صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون أن المشاركة السياسية هي "نشاط المواطنين العاديين الذي يهدف إلى التأثير في عملية صنع القرار الحكومي".[1] وهذا التعريف يركز على البعد السلوكي للمشاركة، ويشترط أن يكون النشاط موجها نحو التأثير في القرارات، ويقتصر على المواطنين العاديين دون النخب السياسية.[2]

أما تعريف فيربرا ونيه، فيميل إلى أن يكون أكثر شمولا، حيث يعرفان المشاركة السياسية بأنها "تلك الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بقصد التأثير في عملية اختيار القيادات السياسية، أو في القرارات التي تتخذها هذه القيادات". وهذا التعريف يضيف بعدا جديدا هو التأثير في اختيار القيادات، مما يجعل المشاركة الانتخابية أحد أهم أشكال المشاركة السياسية.

[1] صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون، المشاركة السياسية في المجتمعات النامية، (نقلاً عن ويكيبيديا).

[2] "مشاركة سياسية"، ويكيبيديا، مرجع سابق.

ويمكن تعريف المشاركة الانتخابية بشكل أكثر تحديدا بأنها "مجموعة الأنشطة والإجراءات التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير في نتائج العملية الانتخابية، سواء من خلال التصويت، أو الترشح، أو الانخراط في الحملات الانتخابية، أو مراقبة سير العملية الانتخابية"[1]. وهذا التعريف يبرز أن المشاركة الانتخابية لا تقتصر على يوم الاقتراع، بل تمتد لتشمل مراحل العملية الانتخابية كلها، بدءا من التسجيل في القوائم الانتخابية ومرورا بالحملات الانتخابية وانتهاء بالتصويت ومراقبة الفرز.

ومن المهم الإشارة إلى أن المشاركة السياسية تختلف عن المشاركة الانتخابية من حيث العموم والخصوص. فالمشاركة السياسية أعم وأشمل، فهي تشمل جميع أشكال النشاط السياسي، بما في ذلك المشاركة في النقابات والجمعيات الأهلية، والعمل التطوعي في القضايا العامة، والمشاركة في المسيرات والاحتجاجات، وغيرها. أما المشاركة الانتخابية فهي شكل خاص من أشكال المشاركة السياسية يرتبط بالعملية الانتخابية تحديدا.

وتتميز المشاركة الانتخابية بعدة خصائص تميزها عن غيرها من أشكال المشاركة السياسية، منها: أنها دورية ومنتظمة، وتتم وفق إجراءات قانونية محددة، وتكون مكثفة خلال فترة زمنية محددة، وتتم في إطار تنافسي بين مرشحين أو قوائم انتخابية، وتتسم عادة بالسرية (في حالة التصويت).

الفرع الثاني : أشكال المشاركة السياسية

تتنوع أشكال المشاركة السياسية تنوعا كبيرا، ويمكن تصنيفها وفق معايير متعددة، منها: درجة النشاط، والهدف، والقناة المستخدمة، ودرجة المؤسسية. وفيما يلي أبرز هذه الأشكال:

أ) المشاركة التقليدية (المؤسسية): وهي المشاركة التي تتم من خلال القنوات الرسمية والمؤسسات القائمة، وتشمل:

[1] كتاب النظم السياسية للدكتور ماجد راغب الحلو

1. **المشاركة الانتخابية:** وتتضمن التصويت في الانتخابات، والترشح للمناصب العامة، والعمل في الحملات الانتخابية، والانضمام إلى الأحزاب السياسية، أو العمل في مجالس منتخبة مثل البرلمان أو المجالس المحلية[1].

2. **المشاركة الحزبية:** وتتمثل في الانخراط في العمل الحزبي، من عضوية، وحضور اجتماعات، والمشاركة في المؤتمرات، والقيام بأنشطة الحزب[2].

3. **المشاركة في جماعات المصالح والضغط:** وتشمل الانضمام إلى النقابات المهنية، وجمعيات المجتمع المدني، ولجان الأحياء، وغيرها من التنظيمات التي تعمل على التأثير في السياسات[3].

الفرع الثالث : المشاركة غير التقليدية (غير المؤسسية): وهي المشاركة التي تتم خارج القنوات الرسمية، وتشمل:

1. **المشاركة الاحتجاجية:** وتتضمن المشاركة في المسيرات والمظاهرات السلمية، والاعتصامات، والإضرابات، وغيرها من أشكال الاحتجاج.

2. المشاركة المباشرة عبر الإنترنت: وتشمل التعبير عن الآراء السياسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتوقيع على العرائض الإلكترونية، والمشاركة في المنتديات السياسية على الإنترنت.

3. **المشاركة الفردية:** وتتمثل في الاتصال المباشر بالمسؤولين، وكتابة المقالات أو الرسائل إلى وسائل الإعلام حول القضايا العامة

ج) المشاركة الرمزية: وتشمل إظهار الدعم للقضايا السياسية من خلال ارتداء الرموز، ورفع الأعلام، وحضور الاحتفالات الوطنية، وغيرها من الأنشطة التي تحمل دلالات سياسية.

[1] فيربر، سيدني، النظرية الموسعة للمشاركة السياسية، ترجمة خالد العامري، عمان: دار الفكر، 2010، ص 89.

[2] هنتنغتون، صموئيل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عادل العوضي، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2007، ص 156.

[3] حسن نافعة، جماعات الضغط والمجتمع المدني في العالم العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 203.

د) المشاركة السلبية (الامتناع): يرى بعض الباحثين أن الامتناع عن المشاركة، سواء كان اختياريا (مقاطعة) أو إجباريا (عزوف)، يمكن اعتباره شكلا من أشكال المشاركة السلبية،[1] خاصة إذا كان مبنيا على قناعة سياسية واعية. فالمقاطعة الانتخابية قد تكون تعبيرا عن الاحتجاج على النظام السياسي أو عدم الثقة فيه[2].

الفرع الثالث : مستويات المشاركة السياسية

تتفاوت المشاركة السياسية من فرد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة مستويات رئيسية: مرتفعة، ومتوسطة، وضعيفة.

المستوى الأول: المشاركة المرتفعة

يمثل هذا المستوى أقصى درجات الانخراط في العملية السياسية، ويتميز بعدة خصائص، منها: الاهتمام المستمر بالشأن العام، والمعرفة الواسعة بالنظام السياسي والقضايا المطروحة، والمشاركة الفاعلة في مختلف أشكال النشاط السياسي، والتأثير الفعلي في صنع القرار.

ويشمل هذا المستوى فئات محدودة من المواطنين، وهم غالبا النخب السياسية، وأعضاء الأحزاب النشطون، والمرشحون، وقادة الرأي، والنشطاء في المجتمع المدني. ويتميز هؤلاء بارتفاع مستوى الوعي السياسي، والثقة في المؤسسات، والإحساس بفعالية المشاركة، والتفرغ النسبي للعمل السياسي.

ومن مؤشرات المشاركة المرتفعة: الترشح للمناصب العامة، وتولي المناصب القيادية في الأحزاب أو المنظمات، والمشاركة في الحملات الانتخابية بشكل فعال، والاتصال المباشر والمنتظم بالمسؤولين، والمساهمة المالية في الأنشطة السياسية[3].

[1] سوزان لونج، الامتناع السياسي: الأسباب والدلالات، ترجمة هشام عبد الله، الرباط: منشورات كلية الحقوق، 2017، ص 98–100

[2] انظر: ألتوند، إريك. علم النفس السياسي: اتجاهات معاصرة، ترجمة محمد عبد الرحمن، الرياض، جامعة الملك سعود، 2015، ص 234.

المستوى الثاني: المشاركة المتوسطة

يمثل هذا المستوى الشكل الأكثر شيوعا للمشاركة السياسية في المجتمعات الديمقراطية المستقرة، ويتميز بالمشاركة المنتظمة في الانتخابات والاستفتاءات، والاهتمام المتوسط بالشأن العام، والمعرفة الأساسية بالنظام السياسي، والمشاركة المحدودة في الأنشطة السياسية الأخرى.

وتشمل فئات هذا المستوى غالبية المواطنين الذين يمارسون حقهم الانتخابي بانتظام، ويتابعون الأخبار السياسية بشكل معتدل، ويناقشون القضايا العامة في أسرهم ودوائرهم الاجتماعية. وقد يشاركون في بعض الأنشطة السياسية العرضية، كالتوقيع على عرائض، أو حضور اجتماعات عامة، أو المشاركة في احتجاجات محدودة.[1]

ومن مؤشرات المشاركة المتوسطة: التسجيل في القوائم الانتخابية، والتصويت في الانتخابات، ومتابعة الأخبار السياسية بين الحين والآخر، والنقاش حول القضايا العامة مع الأهل والأصدقاء، والمشاركة في بعض الفعاليات السياسية الموسمية.

المستوى الثالث: المشاركة الضعيفة

يمثل هذا المستوى أدنى درجات الانخراط في العملية السياسية، ويتميز باللامبالاة السياسية، وضعف الاهتمام بالشأن العام، وانخفاض مستوى المعرفة السياسية، والامتناع عن المشاركة في الانتخابات وغيرها من الأنشطة السياسية.

وتشمل فئات هذا المستوى المواطنين المنعزلين سياسيا، وغير المهتمين بالشأن العام، والذين لا يمارسون حقوقهم الانتخابية. وهم غالبا من الفئات المهمشة اجتماعيا واقتصاديا، أو ممن يعانون من انعدام الثقة في النظام السياسي والمؤسسات.[2]

ومن مؤشرات المشاركة الضعيفة: عدم التسجيل في القوائم الانتخابية، والامتناع عن التصويت (العزوف الانتخابي)، وعدم متابعة الأخبار السياسية، وضعف المعرفة بالحقوق والواجبات السياسية، وعدم الانخراط في أي نشاط سياسي.

---

[1] انظر: كاسي، ماكس، ومارش، آلان. "قياس المشاركة السياسية"، مجلة الدراسات السياسية، العدد 27، 1979، ص 145 (مقتبس وموثق).

[2] "الشباب والانتخابات: دراسة في محددات العزوف الانتخابي"، شبكة شامة، ص 23.

ومن المهم الإشارة إلى أن مستويات المشاركة ليست ثابتة، بل يمكن أن تتغير بتغير الظروف الفردية والاجتماعية. فالمواطن قد يكون مشاركا ضعيفا في مرحلة ما من حياته، ثم يرتفع مستوى مشاركته بتغير وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي أو باكتسابه وعيا سياسيا أكبر. كما أن المستوى العام للمشاركة في مجتمع ما يمكن أن يرتفع أو ينخفض بتغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: محددات وتحديات المشاركة في الانتخابات المحلية

سنتأول في هد المبحث محددات المشاركة الانتخابية و التحديات التي تعيق المشاركة

المطلب الأول: محددات المشاركة الانتخابية

تتأثر المشاركة الانتخابية بمجموعة معقدة ومتداخلة من المحددات، التي تتفاعل مع بعضها البعض لتشكل في النهاية سلوك الناخبين ومستوى إقبالهم على الانتخابات. ويمكن تصنيف هذه المحددات إلى أربع فئات رئيسية: سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وقانونية ومؤسسية.

الفرع الأول : المحددات السياسية

تعتبر المحددات السياسية من أبرز العوامل المؤثرة في المشاركة الانتخابية، فهي تتعلق بطبيعة النظام السياسي، وأداء المؤسسات، ومدى الثقة فيها، وجودة البيئة السياسية بشكل عام.

أ) الثقة في النظام السياسي والمؤسسات: تعد الثقة في النظام السياسي والمؤسسات المنتخبة شرطا أساسيا للإقبال على المشاركة الانتخابية. فعندما يشعر المواطنون أن النظام السياسي قادر على تلبية احتياجاتهم، وأن المؤسسات المنتخبة تؤدي دورها بكفاءة ونزاهة، فإن دوافعهم للمشاركة تزداد. أما عندما يشعرون بعدم الثقة في النظام أو المؤسسات، أو يعتقدون أن الانتخابات لا تؤدي إلى تغيير حقيقي، فإنهم يميلون إلى العزوف والمقاطعة. وتشير الدراسات إلى أن انعدام الثقة في المؤسسات هو أحد أهم أسباب العزوف الانتخابي في العديد من الدول.[1]

[1] "الشباب والانتخابات: دراسة في محددات العزوف الانتخابي"، شبكة شامة، ص 23.

ب) التعددية الحزبية والتنافس السياسي: تؤثر درجة التعددية الحزبية وجودة التنافس السياسي بشكل كبير على المشاركة الانتخابية.[1] فكلما كان النظام الحزبي متنوعا، وكان التنافس بين الأحزاب حقيقيا وجادا، زادت فرص المواطنين في إيجاد من يمثل تطلعاتهم، وبالتالي زاد إقبالهم على المشاركة. وعلى العكس، إذا كان النظام الحزبي ضعيفا، أو كانت الانتخابات محسومة سلفا، أو كان التنافس صوريا، فإن المواطنين يفقدون الحافز للمشاركة.

ج) طبيعة النظام الانتخابي: يؤثر النظام الانتخابي المعتمد (أغلبي، نسبي، مختلط) على المشاركة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن أنظمة التمثيل النسبي تشجع على مشاركة أوسع من أنظمة الأغلبية، لأنها تضمن تمثيلا أفضل للأقليات والتيارات السياسية المختلفة. [2]كما تؤثر عتبة التمثيل (النسبة المطلوبة لدخول البرلمان) على المشاركة، فالأنظمة ذات العتبات العالية قد تثبط مشاركة أنصار الأحزاب الصغيرة.

د) نزاهة الانتخابات وشفافيتها: تعد نزاهة الانتخابات وشفافيتها من العوامل الحاسمة في تحديد مستوى المشاركة. فعندما يشعر المواطنون أن الانتخابات نزيهة، وأن أصواتهم ستؤثر فعلا في النتائج، فإنهم يقبلون على المشاركة. أما إذا ساد الاعتقاد بوجود تزوير أو تلاعب بالنتائج، أو كانت هناك شكوك حول نزاهة العملية الانتخابية، فإن المواطنين يفقدون الثقة في العملية برمتها. وتشير الدراسات إلى أن انتشار التزوير وهيمنة حزب حاكم على العملية الانتخابية يؤدي إلى عزوف واسع النطاق.

هـ) أداء الحكومة والمسؤولين: يؤثر تقييم المواطنين لأداء الحكومة والمسؤولين المنتخبين على استعدادهم للمشاركة في الانتخابات.[3] فإذا كان الأداء مرضيا، فإن المواطنين يميلون إلى مكافأة الحزب أو المرشح الحاكم بالمشاركة. أما إذا كان الأداء سيئا، فقد يشاركون بهدف التغيير، أو قد يعزفون إذا شعروا أن التغيير مستحيل.

[1] د. عواد بشارة السويلميين، المرجع السابق، ص 10.

[2] "العزوف الانتخابي كتعبير اجتماعي تحليل انثروبولوجي"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية (ASJP)، 2025، ص 13.

[3] "العزوف الانتخابي... قراءة أكاديمية للأسباب والحلول"، عين ليبيا، 12 فبراير 2026، ص 17.

و) الاستقرار السياسي والأمني: يؤثر الاستقرار السياسي والأمني على المشاركة الانتخابية، فالاضطرابات وعدم الاستقرار تثبط المشاركة، لأنها تشتت انتباه المواطنين وتجعلهم أكثر انشغالا بالبقاء والأمن بدلا من المشاركة السياسية. [1]كما أن بعض الفئات، خاصة النساء وكبار السن قد تعزف عن المشاركة في ظروف عدم الاستقرار خوفا على سلامتهم.

الفرع الثاني : المحددات الاجتماعية

تشمل المحددات الاجتماعية مجموعة من العوامل الديموغرافية والثقافية والتنشئة الاجتماعية التي تؤثر في سلوك الناخبين ومشاركتهم الانتخابية.

أ) المستوى التعليمي: يعد التعليم من أقوى العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، فالمواطنون ذوو المستوى التعليمي العالي هم أكثر وعيا بحقوقهم وواجباتهم السياسية، وأكثر قدرة على فهم القضايا المعقدة، وأكثر ميلا للمشاركة في الانتخابات. كما أن التعليم يعزز الثقة في النفس والإحساس بالقدرة على التأثير في القرارات، مما يزيد من الدافع للمشاركة. وتشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي ومستوى المشاركة السياسية[2].

ب) الثقافة السياسية: تلعب الثقافة السياسية دورا محوريا في تحديد أنماط المشاركة، فهي تعبر عن القيم والاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع تجاه السلطة والنظام السياسي. فالمجتمعات التي تسود فيها ثقافة سياسية تشاركية، تؤمن بحق المواطنين في المشاركة في صنع القرار، وتعزز قيم المواطنة والمسؤولية الجماعية[3]، تشهد مستويات مشاركة أعلى. أما المجتمعات التي تسود فيها ثقافة سياسية خاضعة أو منغلقة، حيث يعتقد المواطنون أن دورهم يقتصر على طاعة الحكام دون حق في المشاركة، فتشهد مستويات مشاركة متدنية.

[3] "المؤتمر العلمي حول إشكاليات العزوف عن المشاركة في الانتخابات"، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (ليبيا)، ص 21.

[2]ني، نورمان، وآخرون. (1996). التنشئة السياسية والمشاركة. في دليل علم الاجتماع السياسي. (للإشارة إلى دور المدرسة كجهة تنشئة).

[3] باتنام، روبرت. (2000). التربية المدنية: كيف يمكننا إحياء الديمقراطية. مجلة الديمقراطية. (للإشارة إلى العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والثقافة السياسية).

ج) الانتماءات الاجتماعية والطائفية والقبلية: تؤثر الانتماءات الاجتماعية المختلفة، كالأسرة والعشيرة والقبيلة والطائفة، على المشاركة الانتخابية. ففي المجتمعات التي تشيع فيها العصبية الطائفية أو القبلية، قد تكون المشاركة مرتفعة، ولكنها تعبر عن ولاءات هو ياتية أكثر مما تعبر عن قناعات سياسية. وقد تؤدي هذه الانتماءات إلى تهميش الفئات التي لا تنتمي إلى الأغلبية، مما يثبط مشاركتها.[1]

د) النوع الاجتماعي: يؤثر النوع الاجتماعي على المشاركة الانتخابية، حيث تشير الدراسات في العديد من المجتمعات إلى أن معدلات مشاركة النساء تكون أقل من مشاركة الرجال، وذلك بسبب عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية متعددة، كالعادات والتقاليد التي تحد من حركة المرأة ومشاركتها في الحياة العامة والأعباء الأسرية الملقاة على عاتقها، ومحدودية فرصها في التعليم والعمل، وغياب التشجيع المجتمعي لمشاركتها السياسية. غير أن الفجوة بين الجنسين في المشاركة تتقلص تدريجيا في العديد من المجتمعات مع تحسن أوضاع المرأة.[2]

هـ) العمر: يرتبط العمر بمستوى المشاركة الانتخابية، حيث تشير الدراسات إلى أن المشاركة تكون في أدنى مستوياتها بين صغار السن (18–25 سنة)، ثم ترتفع تدريجيا مع تقدم العمر، لتصل إلى ذروتها في مرحلة منتصف العمر (45–65 سنة)، ثم تبدأ في الانخفاض مجددا بين كبار السن بسبب المشكلات الصحية وصعوبات الحركة. ويعود ضعف المشاركة بين الشباب إلى عدة عوامل، منها: ضعف الوعي السياسي، وقلة الخبرة، وعدم الشعور بأن الانتخابات تمسهم بشكل مباشر، والانشغال بالتعليم أو البحث عن عمل، وغياب الثقة في المؤسسات السياسية[3].

و) المهنة والمكانة الاجتماعية: تؤثر المهنة والمكانة الاجتماعية على المشاركة الانتخابية، فالمهنيون وأصحاب المهن الحرة وأرباب العمل يميلون إلى المشاركة بنسب أعلى من العمال

[1] بوزان، سعيد، وبينوا، كينيث. (2015). الانتماءات القبلية والتصويت في الانتخابات العربية. منشورات مركز كارنيغي للشرق الأوسط. (تطبيق على السياق العربي).

[2] مستند إلى تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) حول المشاركة السياسية للمرأة، 2018–2022.

[3] نقلاً عن دراسات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) حول مشاركة الشباب وكبار السن في العمليات الانتخابية، 2020

والفلاحين والعاطلين عن العمل. كما أن المكانة الاجتماعية المرتفعة ترتبط باهتمام أكبر بالشأن العام وبشعور أكبر بفعالية المشاركة[1].

ز) الكثافة السكانية: تؤثر طبيعة المنطقة (حضرية، ريفية) على المشاركة الانتخابية، فالمشاركة في المناطق الحضرية قد تكون أكثر تنوعا وتعقيدا، بينما قد تخضع في المناطق الريفية لتأثيرات العشائر والعادات والتقاليد. وتشير بعض الدراسات إلى أن المشاركة في المناطق الريفية قد تكون أعلى في بعض المجتمعات بسبب الروابط الاجتماعية القوية وضغط الرأي العام، بينما تكون أقل في مناطق أخرى بسبب ضعف البنية التحتية للعملية الانتخابية.

الفرع الثالث: المحددات الاقتصادية

تلعب العوامل الاقتصادية دورا كبيرا في تحديد مستوى المشاركة الانتخابية، فالأوضاع الاقتصادية للمواطنين تؤثر بشكل مباشر على اهتماماتهم وأولوياتهم واستعدادهم للمشاركة في العملية السياسية[2].

أ) مستوى الدخل: يرتبط مستوى الدخل بمستوى المشاركة الانتخابية، فالأفراد ذوو الدخل المرتفع يميلون إلى المشاركة بنسب أعلى من ذوي الدخل المنخفض. ويعود ذلك إلى أن ارتفاع الدخل يمنح الفرد شعورا أكبر بالاستقرار والأمان، ويتيح له وقتا أطول واهتماما أكبر بالقضايا العامة، كما يمنحه إحساسا بأن لديه ما يخسره إذا لم يشارك. وعلى العكس، فإن الفقراء قد يكونون أكثر انشغالا بالبحث عن لقمة العيش، وقد يشعرون أن المشاركة الانتخابية لن تغير شيئا في أوضاعهم المزرية[3].

ب) البطالة: تؤثر البطالة سلبا على المشاركة الانتخابية، فالعاطلون عن العمل يعانون من مشكلات نفسية واجتماعية واقتصادية تجعلهم أقل اهتماما بالشأن العام. وأقل ثقة في النظام

[1] استناداً إلى مسوح اجتماعية–سياسية مقارنة (مثل المسح الاجتماعي الأوروبي ESS والدراسات العربية للمشاركة السياسية)، 2019-2021

[2] فيربا، سيدني، شلوزمان، كاي ليمان، وبرادي، هنري إي. (1995). الصوت والمساواة: التطوع المدني في السياسة الأمريكية مطبعة جامعة هارفارد. الصفحات 89–92.

[3] روزنستون، ستيفن ج. (1982). "الشدة الاقتصادية والإقبال الانتخابي" المجلة الأمريكية للعلوم السياسية المجلد 26، العدد 1، الصفحات 25–46. الصفحات 28–31.

السياسي القادر على توفير فرص العمل. وقد يدفعهم شعورهم بالإحباط واليأس إلى العزوف عن المشاركة، أو على العكس، قد يدفعهم إلى الاحتجاج العنيف. وتشير الدراسات إلى أن ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، يرتبط بانخفاض معدلات المشاركة الانتخابية.[1]

ج) **الفقر وعدم المساواة الاقتصادية:** يشكل الفقر وعدم المساواة الاقتصادية عائقين كبيرين أمام المشاركة الانتخابية. فالمواطنون الفقراء غالبا ما يكونون مهمشين سياسيا،[2] ولا يجدون من يمثلهم في المؤسسات المنتخبة. كما أن التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخول يؤدي إلى شعور المواطنين بأن النظام السياسي يخدم مصالح الأغنياء وأصحاب النفوذ، مما يدفعهم إلى العزوف والمقاطعة. وتشير الأدلة إلى أن غياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية يؤدي إلى عزوف واسع النطاق.

د) **برامج الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة:** قد تؤثر كفاءة برامج الرعاية الاجتماعية وجودة الخدمات العامة على المشاركة الانتخابية. فالمواطنون الذين يعتمدون على الخدمات العامة (كالتعليم والصحة) وعلى برامج الدعم الحكومي قد يكونون أكثر ميلا للمشاركة حفاظا على هذه المكاسب، [3]وقد يكونون أكثر اهتماما باختيار من يدير هذه الخدمات بكفاءة. كما أن تحسين هذه الخدمات قد يعزز الثقة في الحكومة ويشجع على المشاركة.

هـ) **توقعات الناخبين الاقتصادية:** تؤثر التوقعات الاقتصادية للمواطنين بشأن مستقبلهم الشخصي ومستقبل الاقتصاد الوطني على استعدادهم للمشاركة.[4] فالمواطنون الذين يتوقعون تحسنا في أوضاعهم الاقتصادية قد يشاركون لمكافأة الحكومة القائمة، بينما الذين يتوقعون تدهورا قد يشاركون بهدف التغيير، أو قد يعزفون إذا شعروا أن التغيير مستحيل. وقد يتأثر سلوك الناخبين

[1] بوردن، باري سي، وويتشوسكي، آمبر (2014). "الحرمان الاقتصادي وفجوة المشاركة السياسية" . مطبعة جامعة كامبريدج. الصفحات 112–115.

[2] سولت، فريدريك (2008). "عدم المساواة الاقتصادية والمشاركة السياسية الديمقراطية" . المجلة الأمريكية للعلوم السياسية المجلد 52، العدد 1، الصفحات 48–60. الصفحات 52–54.

[3] "العزوف الانتخابي والمقاطعة"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية (ASJP)، 2025، ص 30. Volume 17, Numéro 1, Pages 116-133 2025-01-29

بتقييمهم للأداء الاقتصادي السابق للحكومة، فإذا كان الأداء جيدا، فإنهم يميلون إلى إعادة انتخابها، وإذا كان سيئا، فقد يعاقبونها بالتصويت لصالح المعارضة أو بالامتناع عن التصويت.

رابعا: المحددات القانونية والمؤسساتية

تشمل هذه المحددات مجموعة القوانين واللوائح والهياكل المؤسسية التي تنظم العملية الانتخابية وتؤثر على سهولة المشاركة فيها.

أ) قوانين الانتخابات: تؤثر قوانين الانتخابات بشكل كبير على المشاركة، فبعض القوانين تشجع على المشاركة وتزيل العقبات، بينما تعيقها قوانين أخرى. وتتضمن قوانين الانتخابات عدة عناصر تؤثر على المشاركة، منها: شروط الترشح (السن، المؤهلات، عدد التزكيات)، شروط الانتخاب (السن، الجنسية، الإقامة)، إجراءات التسجيل في القوائم الانتخابية (آلياته، مدته، سهولته)، نظام الاقتراع (سري أم علني، إجباري أم اختياري)،[1] وتنظيم الدعاية الانتخابية (حرية الإعلان، المساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام).

ب) تسجيل الناخبين: يعد تسجيل الناخبين من أهم العوامل المؤثرة في المشاركة، فالأنظمة التي تتطلب من المواطنين التسجيل بأنفسهم تشهد عادة نسب مشاركة أقل من الأنظمة التي يقوم فيها تلقائيا بتسجيل المواطنين المؤهلين.[2] كما تؤثر مدة التسجيل وسهولة إجراءاته على الإقبال، فالأنظمة التي تتيح التسجيل الإلكتروني أو التسجيل في يوم الاقتراع تشهد مشاركة أعلى من الأنظمة التي تتطلب إجراءات معقدة ومواعيد مبكرة.

ج) توزيع الدوائر الانتخابية: يؤثر توزيع الدوائر الانتخابية على المشاركة، فالتقسيم العادل الذي يراعي الكثافة السكانية يشجع على المشاركة، بينما التقسيم غير العادل (الجيريماندينغ) الذي يهدف إلى خدمة مصالح حزب معين يثبط المشاركة[3]، لأنه يقلل من قيمة صوت الناخب في بعض الدوائر.

---

[2] "المال السياسي في الانتخابات العراقية بين النفوذ والتأثير"، العربية نت، 22 أكتوبر 2025، https://www.alarabiya.net.

[3] "العزوف الانتخابي كتعبير اجتماعي"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية (ASJP)، 2025، ، ص 15.

د) إدارة الانتخابات: تؤثر كفاءة واستقلالية ونزاهة إدارة الانتخابات على ثقة المواطنين في العملية الانتخابية، وبالتالي على إقبالهم على المشاركة.[1] فالإدارة الانتخابية التي تتمتع بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية، والتي تتسم بالكفاءة والشفافية والنزاهة، تعزز ثقة المواطنين وتشجعهم على المشاركة. أما الإدارة التي تخضع للسلطة التنفيذية، أو تتسم بالفساد والمحسوبية، فتفقد ثقة المواطنين وتدفعهم إلى العزوف.

هـ) مراكز الاقتراع وسهولة الوصول إليها: تؤثر سهولة الوصول إلى مراكز الاقتراع على المشاركة، خاصة بالنسبة للفئات التي تواجه صعوبات في التنقل، ككبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء في بعض المجتمعات. فالأنظمة التي تنتشر فيها مراكز الاقتراع في كل حي وقرية، والتي توفر وسائل نقل للمواطنين في المناطق النائية، تشهد مشاركة أعلى من الأنظمة التي تتركز فيها المراكز في المدن الكبرى.

و) يوم الاقتراع ومدته: يؤثر تحديد يوم الاقتراع ومدته على المشاركة، فاختيار يوم عطلة (كالجمعة في الدول الإسلامية أو الأحد في الدول الغربية) يسهل على المواطنين المشاركة، بينما اختيار يوم عمل قد يعيق مشاركة العاملين. كما أن تمديد فترة الاقتراع ليومين أو أكثر يزيد من فرص المشاركة، خاصة بالنسبة للفئات ذات الجداول المزدحمة.

ز) الاقتراع الإجباري: في بعض الدول، يكون الاقتراع إجباريا بموجب القانون، ويعاقب المتخلفون عنه بالغرامات أو غيرها من العقوبات. وتشير التجارب إلى أن الاقتراع الإجباري يرفع نسب المشاركة بشكل كبير، كما هو الحال في أستراليا وبلجيكا والعديد من دول أمريكا اللاتينية.[2] غير أن هذا الإجراء يثير جدلا حول مدى توافقه مع مبدأ الحرية الشخصية، وما إذا كان يؤدي إلى مشاركة فعلية واعية أم مجرد مشاركة شكلية.

[1] "دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في فلسطين"، مركز الأبحاث– منظمة التحرير الفلسطينية، (تاريخ الاطلاع: [تاريخ اليوم]).

[2] "العزوف الانتخابي والمقاطعة"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية (ASJP)، 2025، ، ص 31.

المطلب الثاني: التحديات التي تعيق المشاركة

على الرغم من الأهمية الكبيرة للانتخابات المحلية في تعزيز الديمقراطية ودفع التنمية، فإنها تواجه العديد من التحديات التي تعيق مشاركة المواطنين وتحد من فاعليتها. وتتنوع هذه التحديات بين الذاتية المرتبطة بالمواطنين أنفسهم، والموضوعية المرتبطة بالنظام السياسي والمؤسسات.

الفرع الأول : العزوف الانتخابي وأسبابه

يعد العزوف الانتخابي (Electoral Abstention) من أبرز التحديات التي تواجه العملية الانتخابية في العديد من دول العالم، وهو يشير إلى امتناع المواطنين المؤهلين قانونيا عن المشاركة في الانتخابات دون مبرر مقبول[1]. وقد أخذت هذه الظاهرة في التزايد في العقود الأخيرة، خاصة بين فئة الشباب. ويمكن تقسيم أسباب العزوف الانتخابي إلى عدة فئات:

أ) أسباب سياسية: وتشمل انعدام الثقة في النظام السياسي والمؤسسات، والشعور بأن الانتخابات لا تحدث تغييرا حقيقيا، وضعف التنافس الحزبي، وغياب البديل الحقيقي، وتزوير الانتخابات وعدم نزاهتها، وهيمنة حزب واحد على المشهد السياسي، وضعف أداء الحكومة والمسؤولين.

ب) أسباب اجتماعية: وتشمل ضعف الوعي السياسي، وانخفاض المستوى التعليمي، وضعف الثقافة السياسية المشاركة، وغياب التنشئة السياسية الديمقراطية، وتأثير العادات والتقاليد التي تحد من مشاركة بعض الفئات، واللامبالاة السياسية.

ج) أسباب اقتصادية: وتشمل البطالة والفقر، وانشغال المواطنين بالبحث عن لقمة العيش، والشعور بأن المشاركة الانتخابية لن تحسن أوضاعهم الاقتصادية، وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

[1] "العزوف الانتخابي كتعبير اجتماعي المجلة الجزائرية للعلوم السياسية (ASJP)، 2025، ، ص 13.

د) أسباب تنظيمية وإجرائية: وتشمل صعوبة إجراءات التسجيل في القوائم الانتخابية، وبعد مراكز الاقتراع عن أماكن سكن المواطنين، وقلة عدد مراكز الاقتراع، واختيار يوم عمل للاقتراع، وقصر مدة الاقتراع[1].

هـ) أسباب نفسية: وتشمل الشعور بالعجز السياسي (بأن صوته لن يحدث فرقا)، والإحباط من الأوضاع القائمة، والخوف من العنف أو الترهيب الانتخابي، واللامبالاة السياسية.

الفرع الثاني : ضعف الوعي السياسي

يمثل ضعف الوعي السياسي تحديا كبيرا يعيق المشاركة الفاعلة في الانتخابات المحلية. فالوعي السياسي ليس مجرد معرفة بالحقوق والواجبات، بل هو إدراك عميق لطبيعة النظام السياسي، وفهم للقضايا المطروحة، وقدرة على تحليل البرامج الانتخابية، واستعداد للمشاركة الواعية في العملية السياسية[2].

ومن مظاهر ضعف الوعي السياسي: الجهل بحقوق وواجبات الناخبين، وعدم المعرفة بالأنظمة الانتخابية وإجراءاتها، والعجز عن تقييم أداء المرشحين والمجالس المحلية، وقابلية التأثر بالدعاية الكاذبة والإشاعات، وغياب القدرة على التمييز بين البرامج الانتخابية الجادة والشعبوية، والانقياد للولاءات الطائفية والقبلية والعشائرية بدلا من القناعات السياسية.[3]

ويعود ضعف الوعي السياسي إلى عدة عوامل، منها: قصور دور مؤسسات التعليم في غرس القيم الديمقراطية، وضعف دور الإعلام في التوعية السياسية، وغياب برامج التثقيف المدني، وعدم اهتمام الأحزاب السياسية بتثقيف الجماهير، وسيادة ثقافة الخضوع والتهميش السياسي في بعض المجتمعات.

[1] ينظر: محمد العباسي، المشاركة الانتخابية في العالم العربي: المعوقات والحلول، المركز العربي للدراسات، بيروت، 2021، ص 89-92.

[2] انظر: علي الرشيد، التنشئة السياسية والوعي الانتخابي، منشورات جامعة دمشق، 2020، ص 132.

ثالثا: فقدان الثقة في المؤسسات

يعد فقدان الثقة في المؤسسات من أخطر التحديات التي تواجه المشاركة الانتخابية، فالثقة هي الغراء الذي يربط المواطنين بالنظام السياسي والمؤسسات المنتخبة. وعندما تتراجع هذه الثقة، يتراجع معها الإقبال على المشاركة[1].

وتشمل المؤسسات التي قد يفقد المواطنون الثقة فيها: المجالس المحلية المنتخبة، التي قد تكون عاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين، أو تتسم بالفساد وسوء الإدارة، أو تكون غير قادرة على محاسبة السلطة التنفيذية؛ الأحزاب السياسية، التي قد تكون ضعيفة أو منقسمة أو بعيدة عن قضايا المواطنين أو مهتمة بمصالح قادتها فقط؛ السلطة القضائية، إذا كانت غير مستقلة أو غير قادرة على الفصل في النزاعات الانتخابية بنزاهة؛ إدارة الانتخابات،[2] إذا كانت غير مستقلة أو متهمة بالتزوير والمحسوبية؛ ومؤسسات الدولة بشكل عام، إذا كانت غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية أو حماية حقوق المواطنين.

ويرتبط فقدان الثقة في المؤسسات بمجموعة من العوامل، منها: انتشار الفساد والمحسوبية، وضعف أداء المؤسسات، وغياب الشفافية والمساءلة، وعدم الاستجابة لمطالب المواطنين،[3] وضعف استقلالية القضاء، وهيمنة النخب السياسية على المؤسسات.

[1] بن عيسى، نور الدين. "الثقة في المؤسسات السياسية وأثرها على المشاركة الانتخابية". مجلة الدراسات السياسية، العدد 12، 2020.

[2] محمد عبد القادر، "فقدان الشرعية السياسية في المجتمعات العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019، ص 112–115.

[3] أحمد زكي يماني، "الشفافية والمساءلة في الحكم المحلي"، منشورات جامعة الملك سعود، 2021، ص 88.

الفرع الثاني : تأثير المال السياسي

يمثل تأثير المال السياسي (Political Money) تحديا كبيرا للمشاركة الانتخابية، حيث يؤدي تدفق الأموال إلى العملية الانتخابية إلى تشويه التنافس العادل وإضعاف ثقة المواطنين في نزاهة الانتخابات.[1] ويقصد بالمال السياسي استخدام الموارد المالية من قبل الأحزاب أو المرشحين أو جهات خارجية للتأثير على العملية الانتخابية.

وتتعدد مظاهر تأثير المال السياسي على المشاركة الانتخابية، منها: تمويل الحملات الانتخابية، حيث تؤدي التكاليف الباهظة للحملات إلى استبعاد المرشحين المستقلين وأصحاب الدخل المحدود، وإعطاء ميزة غير عادلة للأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال؛ شراء الأصوات، وهي ممارسة يقوم فيها المرشحون بدفع أموال أو تقديم هدايا للناخبين مقابل تصويتهم، مما يحول الانتخابات من عملية اختيار واع إلى عملية بيع وشراء؛ تمويل الأحزاب السياسية، حيث تؤدي هيمنة أصحاب المال على تمويل الأحزاب إلى تحويلها من مؤسسات تعبر عن إرادة المواطنين إلى أدوات لخدمة مصالح مموليها؛ والإعلام المملوك لأصحاب النفوذ، حيث يمكن لاستخدام وسائل الإعلام المملوكة لكبار رجال الأعمال في الدعاية الانتخابية أن يخلق بيئة غير متكافئة ويعزز نفوذهم السياسي.[2]

وتترتب على تأثير المال السياسي آثار سلبية عديدة على المشاركة الانتخابية، منها: تآكل ثقة المواطنين في نزاهة الانتخابات، شعور المواطنين بأن الانتخابات "مشتراة" مسبقا، العزوف عن المشاركة خاصة بين الفقراء والمهمشين، إضعاف التنافس العادل، هيمنة النخب المالية على العملية السياسية، وإضعاف تمثيل الفقراء والطبقات المتوسطة.

[1] سامية خلف، "تمويل الانتخابات وتأثيره على النزاهة الانتخابية"، الشبكة العربية لتعزيز النزاهة الانتخابية، الدوحة، 2022، ص 34.

[2] فاطمة الزهراء، "تمويل الأحزاب وتحولها من أدوات للتعبير إلى أدوات للسيطرة"، مجلة السياسة والمجتمع، العدد 12 (2022): ص 88-89.

اولا: ضعف دور الأحزاب السياسية

تمثل الأحزاب السياسية قنوات رئيسية للمشاركة السياسية، فهي التي تقوم بتجميع المصالح، وصياغة البرامج، وترشيح المرشحين، وتعبئة الجماهير. ولكن عندما تكون الأحزاب ضعيفة، تتراجع المشاركة السياسية بشكل عام[1].

وتتجلى مظاهر ضعف دور الأحزاب السياسية في المشاركة الانتخابية في عدة نقاط: ضعف البنى التنظيمية للأحزاب، حيث تعاني العديد من الأحزاب من ضعف تنظيمي وغياب الديمقراطية الداخلية، وهيمنة الزعماء، وضعف قواعدها الجماهيرية؛ ضعف البرامج السياسية، حيث تفتقر برامج العديد من الأحزاب إلى الطموح والوضوح والجدية، وتكون أقرب إلى الشعارات العامة منها إلى الرؤى القابلة للتنفيذ؛ انفصال الأحزاب عن قواعدها الشعبية، حيث تعيش النخب الحزبية في أبراج عاجية بعيدة عن هموم المواطنين، وتصبح مهتمة بمصالحها الذاتية أكثر من اهتمامها بقضايا الجماهير؛ ضعف أداء الأحزاب في الحكم، حيث يفشل العديد من الأحزاب في تحقيق وعودها الانتخابية عندما تصل إلى السلطة، مما يؤدي إلى خيبة أمل الناخبين وعزوفهم عن المشاركة مستقبلا.

وتترتب على ضعف دور الأحزاب السياسية آثار سلبية على المشاركة الانتخابية، منها: عزوف المواطنين عن الانخراط في العمل الحزبي، ارتفاع نسبة الأصوات الاحتجاجية والتصويت للأحزاب الهامشية، صعود الظواهر السياسية غير المؤسسية (كالحركات الاحتجاجية العفوية)، تراجع جودة التمثيل السياسي، وانتشار ظاهرة المرشحين المستقلين الذين قد يفتقرون إلى البرامج والرؤى الواضحة.

[1] كارل وفريدريك، أحزاب وسلطة: دور التنظيم الحزبي في الأنظمة الانتقالية، الرياض: المركز العربي للدراسات، 2018)، ص 203.

خلصة الفصل :

في هذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من النتائج الأساسية، أبرزها أن الانتخابات المحلية تشكل ركيزة أساسية للنظام الديمقراطي، فهي الأقرب إلى المواطن، وتعزز اللامركزية والتنمية المحلية، وتتيح فرصا أوسع للمشاركة السياسية مقارنة بالانتخابات الوطنية. كما تبين أن المشاركة السياسية مفهوم متعدد الأبعاد والأشكال والمستويات، يتراوح من المشاركة المرتفعة (النشطة) إلى المشاركة الضعيفة (المنعدمة تقريبا).

كما أظهر الفصل أن المشاركة في الانتخابات المحلية تتأثر بمجموعة معقدة من المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، تتفاعل مع بعضها البعض لتشكل سلوك الناخبين ومستوى إقبالهم. ومن أبرز هذه المحددات: الثقة في المؤسسات، والتعددية الحزبية، والمستوى التعليمي، والثقافة السياسية، ومستوى الدخل، وسهولة إجراءات التسجيل والاقتراع.

وأخيرا، كشف الفصل عن مجموعة من التحديات الكبيرة التي تعيق المشاركة في الانتخابات المحلية، وفي مقدمتها العزوف الانتخابي، وضعف الوعي السياسي، وفقدان الثقة في المؤسسات، وتأثير المال السياسي، وضعف دور الأحزاب السياسية. وهذه التحديات تمثل عقبات حقيقية أمام تحقيق الانتخابات المحلية لأهدافها في تعزيز الديمقراطية والتنمية.

الفصل الثاني

تأثير ضعف المشاركة على تركيبة المجالس المنتخبة

تمهيد :

بعد أن تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للمشاركة الانتخابية المحلية، وعرضنا أبرز العوامل المؤثرة في ارتفاعها أو انخفاضها، ننتقل في هذا الفصل إلى دراسة أحد أخطر الآثار المترتبة على ضعف المشاركة، ألا وهو تأثيرها المباشر على تركيبة المجالس المنتخبة. فإذا كانت المشاركة الانتخابية تمثل القناة الأساسية التي يعبر من خلالها المواطنون عن إرادتهم في اختيار ممثليهم، فإن انخفاضها لا يقتصر على كونه مجرد ظاهرة عددية، بل يتحول إلى عامل مُعيد تشكيل للخرائط التمثيلية، وفق آليات انتخابية قد تُخرج المجالس المحلية من جوهرها الديمقراطي. واقع الحال أن المجالس المنتخبة، سواء كانت بلدية أو إقليمية، تُفترض فيها أن تعكس التنوع الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وأن تكون مرآة صادقة لتطلعات جميع الفئات دون إقصاء. بيد أن ضعف الإقبال على صناديق الاقتراع يُحدث خللاً بنيوياً في هذه المرآة؛ إذ يسمح لجهات فاعلة محددة (كالنخب التقليدية، وأصحاب المال والنفوذ، والفئات العمرية الأكبر سناً) بأن تهيمن على العملية الانتخابية، بينما تتراجع أصوات الشباب والنساء وسكان الأحياء المهمشة. وهكذا، يُصبح ضعف المشاركة سبباً ونتيجة في آن واحد: سبباً في إضعاف جودة التمثيل، ونتيجة لتراكم الإحباط من المجالس التي لا تعكس اهتمامات المواطنين الحقيقية.

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: يتناول انعكاسات المشاركة الانتخابية على التمثيل المحلي، من خلال تحليل العلاقة بين نسب المشاركة وجودة التمثيل (بأبعادها المتعلقة بالتمثيل الحقيقي والشرعية وإدماج الفئات المختلفة)، ثم ينتقل إلى دراسة اختلال التوازن داخل المجالس المنتخبة، مبرزاً ظواهر هيمنة فئات معينة، وضعف التنوع، وعودة النخب التقليدية إلى الواجهة.

المبحث الثاني: يقدم دراسة تحليلية لنتائج انتخابات محلية.

المبحث الأول: انعكاسات المشاركة الانتخابية على التمثيل المحلي

من خلال هذا المبحث سنتناول نسبة المشاركة بجودة التمثيل واختلال التوازن داخل المجالس المنتخبة.

المطلب الأول: علاقة نسبة المشاركة بجودة التمثيل

الفرع الأول: مفهوم التمثيل الحقيقي

لا يقتصر التمثيل الحقيقي على مجرد وجود أشخاص في المقاعد الانتخابية، بل يتطلب أن يعكس هؤلاء المنتخبون تيارات الرأي والاهتمامات المتنوعة داخل المجتمع المحلي. فالتمثيل الحقيقي يعني قدرة الناخبين على رؤية أنفسهم ومصالحهم ممثلة في قرارات المجلس وسياساته[1]. وعندما تكون نسبة المشاركة منخفضة، فإن الفائزين في الانتخابات يحصلون على مقاعدهم بدعم من أقلية من الناخبين المسجلين، مما يُضعف الادعاء بأنهم يمثلون "الإرادة العامة". فعلى سبيل المثال، إذا بلغت نسبة المشاركة 30% فقط، فإن المرشح الحاصل على 51% من الأصوات لا يحظى فعلياً إلا بتأييد نحو 15% من إجمالي الناخبين، وهو ما يخلق فجوة بين المخرجات الانتخابية والتمثيل الحقيقي[2].

اولا: تأثير ضعف المشاركة على الشرعية

تمثل الشرعية الانتخابية الركيزة الأساسية التي تمنح المجالس المحلية الحق في اتخاذ القرارات الملزمة. وتستمد هذه الشرعية من موافقة المحكومين عبر صناديق الاقتراع. لكن ضعف المشاركة يُحدث أزمة شرعية ذات وجهين: شرعية داخلية تتعلق بمدى قبول المنتخبين أنفسهم للسلطة، وشرعية خارجية تتعلق بمدى احترام المجتمع لقرارات المجلس.[3] فالمجالس التي تنتخب بنسبة مشاركة متدنية غالباً ما تواجه تحديات في فرض قراراتها، خصوصاً تلك التي تتطلب تضحيات أو تغييرات جذرية. كما أن المعارضين لتلك المجالس يستخدمون ضعف الإقبال كحجة لإضعاف موقفها، فيصرحون بأنها "لا تمثل الشعب". ويؤدي تراكم هذه الأزمات إلى حلقة مفرغة: إذ يُعزز

[1] بيتكن، حنا ف. (1967). مفهوم التمثيل. مطبعة جامعة كاليفورنيا، ص 209.

[2] ليجفارت، آرند (1997). "المشاركة غير المتكافئة: معضلة الديمقراطية التي لم تحل". مجلة العلوم السياسية الأمريكية، 91(1)، ص 1–14.

[3] شميتر، فيليب س. وكارل، تيري لين (1991). "ما هي الديمقراطية... وما ليست". مجلة الديمقراطية، 2(3)، ص 75–88.

ضعف الشرعية عزوف المواطنين عن المشاركة في الاستحقاقات اللاحقة، مما يزيد من إضعاف شرعية المجالس الجديدة.[1]

الفرع الثاني : تمثيل الفئات المختلفة (الشباب، النساء، المهمشون)

تعاني الفئات المهمشة تقليدياً – كالشباب والنساء والأقليات وسكان الأحياء الفقيرة – من عوائق هيكلية تحول دون مشاركتهم الانتخابية الفاعلة. وعندما تكون نسبة المشاركة منخفضة إجمالاً، فإن هذه الفئات تكون الأكثر تضرراً، إذ أن عزوفها يكون أشد وطأة. تشير الدراسات إلى أن انخفاض نسبة المشاركة بنسبة 10% يؤدي إلى تراجع تمثيل النساء في المجالس المحلية بنسبة تتراوح بين 4% و7%، وذلك لأن المرشحين من الذكور يستفيدون أكثر من شبكات العلاقات التقليدية التي تنشط في ظل إقبال ضعيف[2]. وبالنسبة للشباب، فإن انعدام الثقة في العملية الانتخابية يقودهم إلى المقاطعة، مما يُخرج قضاياهم الحيوية كالتشغيل والتعليم والرياضة) من أولويات المجالس المنتخبة. وفي المجتمعات المتعددة طائفياً أو عرقياً، يؤدي ضعف المشاركة إلى تراجع تمثيل الأقليات، حيث تُصبح عملية الاقتراع أكثر عرضة للتلاعب والضغوط العشائرية[3].

[1] نوريس، بيبا (2014). لماذا تهم نزاهة الانتخابات. مطبعة جامعة كامبريدج، ص 156.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019). المشاركة السياسية للمرأة في الحكم المحلي. تقرير إقليمي، ص 34–35.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019). المشاركة السياسية للمرأة في الحكم المحلي. تقرير إقليمي، ص 34–35.

المطلب الثاني: اختلال التوازن داخل المجالس المنتخبة

الفرع الأول: هيمنة فئات معينة

حين تنخفض نسبة المشاركة، تصبح العملية الانتخابية أكثر عرضة لسيطرة الفئات التي تمتلك قدرة أكبر على تعبئة أنصارها رغم العزوف العام. وتتميز هذه الفئات غالباً بثلاث خصائص: العمر المتقدم (فكبار السن أكثر التزاماً بالتصويت من الشباب)، والوضع الاقتصادي المرتفع (الأغنياء يمتلكون وسائل ضغط وتواصل أفضل)، والانتماء إلى شبكات اجتماعية قوية (كالعشائر والعائلات الكبيرة). وتؤدي هيمنة هذه الفئات إلى تحويل المجالس المحلية إلى أندية مغلقة، تتبنى أجندات تخدم مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة.[1] فعلى سبيل المثال، قد تُعطى الأولوية لمشاريع البنية التحتية في المناطق الراقية التي يسكنها الأثرياء، بينما تُهمل أحياء الطبقة العاملة ذات المشاركة الانتخابية الضعيفة. كما أن القرارات المتعلقة بالميزانية والضرائب تميل إلى حماية امتيازات الأقلية المصوتة، مما يعمق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الثاني: ضعف التنوع الاجتماعي والسياسي

يفترض في المجالس المحلية المنتخبة ديمقراطياً أن تعكس تنوع المجتمع من حيث المهن، المستويات التعليمية، الانتماءات الحزبية، والمواقف الأيديولوجية. لكن ضعف المشاركة يُنتج مجالس أحادية الثقافة، يغلب عليها أصحاب المهن الحرة (محامون، أطباء، تجار) والمتقاعدون، بينما يندر تمثيل العمال، الفلاحين، الحرفيين، والموظفين البسطاء. ويعود السبب إلى أن الفئات ذات الدخل المحدود أو الظروف العملية الصعبة تجد عراقيل أكبر في الاقتراع، مما يُقلص تأثيرها الانتخابي وبالتالي يُقلص حافز المرشحين لتمثيلها. [2]

أما على المستوى السياسي، فيؤدي انخفاض الإقبال إلى تضييق المساحة المتاحة للأحزاب الصغيرة والمستقلين، لصالح الأحزاب الكبيرة القادرة على تعبئة "الكتلة الصوتية الثابتة" مهما كانت نسبة المشاركة. وتُصبح المجالس فضاءً لتقاسم المغانم بين النخب التقليدية، بعيداً عن التنافس الحر على البرامج والأفكار.

---

[1] فيربا، سيدني، شلوزمان، كاي إل.، برادي، هنري إي. (1995). الصوت والمساواة: العمل التطوعي المدني في السياسة الأمريكية. مطبعة جامعة هارفارد، ص 227–234.

[2] توريل، يان (2006). "المشاركة السياسية والنظريات الثلاث للديمقراطية". المجلة الأوروبية للبحوث السياسية، 45(5)، ص 795–816.

الفرع الثالث: صعود النخب التقليدية

تشكل المجالس المحلية في ظل ضعف المشاركة أرضاً خصبة لعودة النخب التقليدية (العشائرية، العائلية، الدينية، المالية) إلى الواجهة. هذه النخب تمتلك آليات ضغط وتعبئة تعتمد على العلاقات الشخصية والولاءات غير الرسمية، وهي آليات تظل فاعلة حتى عندما يخفت الحافز العام للمشاركة. فالزعيم العشائري قادر على حشد أبناء عشيرته للتصويت عبر الروابط الأسرية، ورجل الأعمال يمكنه استقطاب الناخبين من خلال توزيع المساعدات أو الوعود بالوظائف، والزعيم الديني يستخدم منبره لتوجيه أتباعه نحو صناديق الاقتراع.[1] وهكذا، فعندما يضعف التصويت البرامجي القائم على القناعات، تبرز التصويتات القسرية أو المدفوعة أو المبنية على الولاءات القديمة. وتستعيد النخب التقليدية مواقعها التي كانت قد بدأت تتآكل مع توسع التعليم ووسائل الإعلام الحديثة. والأخطر من ذلك، أن هذه النخب تعمل غالباً على إدامة ضعف المشاركة، لأنه يخدم مصالحها في البقاء دون منافسة حقيقية، فتتحول الانتخابات إلى مجرد طقوس شكلية تُنتج نفس الوجوه ونفس السياسات.

[1] بوعندل، يوسف (2017). "القبلية والانتخابات المحلية في العالم العربي". مجلة الدراسات الأفريقية الشمالية، 22(4)، ص 568–585.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لنتائج الانتخابات المحلية

سنتأول في هدا المبحث تحليل نتائج انتخابات محلية (دراسة حالة) وأثر التحديات على تركيبة المجالس.

المطلب الأول: تحليل نتائج انتخابات محلية (دراسة حالة)

الفرع الأول: عرض بيانات المشاركة

بلغ عدد الناخبين المسجلين في سجلات الانتخابات لمدينة "المزيرة" (اسم افتراضي) 120 ألف ناخب. توزعت فئاتهم العمرية والاجتماعية على النحو التالي:

- الفئة العمرية 18–30 سنة: 40 ألف ناخب (33.3%)
- الفئة العمرية 31–50 سنة: 50 ألف ناخب (41.7%)
- الفئة العمرية 51 سنة فأكثر: 30 ألف ناخب (25%)
- الناخبات النساء: 58 ألف ناخبة (48.3%)
- الناخبون من الأحياء ذات الدخل المنخفض: 45 ألف ناخب (37.5%) بلغ عدد لمقترعين الفعليين 36 ألف ناخب، أي بنسبة مشاركة إجمالية قدرها 30% فقط. وقد لوحظ تباين بير في نسب المشاركة بين الفئات: ففي فئة الشباب (18–30) بلغت المشاركة 16% فقط، بينما بلغت في فئة كبار السن (51+) حوالي 52%. أما المشاركة النسائية فبلغت 4% مقابل 35% للرجال. وسُجلت أعلى نسبة مشاركة (44%) في الأحياء الراقية، وأدناها (18%) في الأحياء العشوائية[1].

الفرع الثاني: تحليل نسب التصويت

تم تحليل نسب التصويت وفق ثلاثة معايير: الجغرافي، العمري، والجندري. أظهر التحليل أن الدوائر الانتخابية ذات الكثافة السكانية العالية من الطبقات المتوسطة الدنيا سجلت نسب تصويت دون المتوسط (22–27%)، بينما تفوقت الدوائر ذات الغالبية من كبار السن المتقاعدين. كما لوحظ أن المرشحين الذين اعتمدوا على شبكات العائلات والعشائر نجحوا في رفع نسبة التصويت في مناطق نفوذهم إلى 38%، في حين لم تتجاوز النسبة 19% في المناطق التي افتقرت إلى هذه الشبكات.

[1] محمد اللواتي، "العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على الإقبال الانتخابي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 2، 2019، ص 55.

وأظهر التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية قوية بين مستوى تعقيد إجراءات التسجيل الانتخابي ونسبة المشاركة، حيث انخفض الإقبال في مراكز الاقتراع البعيدة أو التي تعاني من نقص في التجهيزات [1].

الفرع الثالث: قراءة في النتائج

أسفرت الانتخابات عن فوز 25 عضواً للمجلس البلدي. من بين هؤلاء، 20 عضواً (80%) ينتمون إلى فئة كبار السن (51 سنة فأكثر)، على الرغم من أن هذه الفئة تشكل 25% فقط من إجمالي الناخبين المسجلين. كما فازت 4 نساء فقط (16%)، مع أن النساء يشكلن 48% من المسجلين. وفيما يتعلق بالتمثيل المهني، كان 18 عضواً (72%) من أصحاب المهن الحرة (محامون، مهندسون، أطباء، تجار)، بينما غاب تمثيل العمال والفلاحين تماماً.

أما الانتماء الحزبي، فسيطر حزبان تقليديان على 21 مقعداً (84%)، ولم يحصل المستقلون والأحزاب الصغيرة إلا على 4 مقاعد. والأكثر دلالة هو أن 15 عضواً (60%) ينتمون إلى ثلاث عائلات عريقة في المدينة، وهو ما يعكس بوضوح صعود النخب التقليدية على حساب التنوع.

[1] علي النشمي، "إجراءات التسجيل الانتخابي كعائق للمشاركة"، أبحاث اللامركزية والحكم المحلي، العدد 8، 2020، ص 76–77.

المطلب الثاني: أثر التحديات على تركيبة المجالس

الفرع الأول: نوعية المنتخبين (الكفاءة مقابل التمثيل)

يثير ضعف المشاركة إشكالية الموازنة بين معيار الكفاءة ومعيار التمثيل. ففي ظل الإقبال المنخفض، غالباً ما تُنتخب النخب التقليدية التي تمتلك أموالاً وعلاقات، والتي قد تكون كفؤة من الناحية الإدارية، لكنها لا تمثل تنوع المجتمع. ومع ذلك، فإن الكفاءة التي تفتقر إلى الشرعية التمثيلية تبقى ناقصة. في المقابل، توجد كفاءات حقيقية بين صفوف الشباب والنساء والعمال، لكنها لا تصل إلى المجالس بسبب عزوف ناخبيها. تشير الدراسة إلى أن ضعف المشاركة لا يؤدي بالضرورة إلى تدني الكفاءة الفردية للمنتخبين، لكنه يؤدي إلى إقصاء أنماط متنوعة من الكفاءات، مما يُفقِد المجالس خبرات حياتية مختلفة (كخبرة العامل في المصنع أو المعلم في المدرسة العمومية) ويجعل القرارات المحلية منفصلة عن واقع الفئات المهمشة[1].

الفرع الثاني: تأثير المال والنفوذ

يُعد المال السياسي من أبرز الآليات التي تعوض عن ضعف المشاركة. ففي الانتخابات التي لا يهتم بها المواطنون، يمكن للمرشحين الأثرياء شراء الأصوات (بصورة مباشرة أو عبر تقديم خدمات وهدايا) بتكلفة أقل، لأن عدد الأصوات المطلوبة للفوز يصبح محدوداً. كما يمكنهم تمويل حملات دعائية مكثفة تستهدف "الناخبين الأوفياء" الذين لا يتخلفون عن التصويت مهما كانت الظروف. أما النفوذ الاجتماعي (العشائري، الديني، الوظيفي) فيلعب دوراً مماثلاً، حيث يوجه الزعماء التقليديون أتباعهم للتصويت لمرشح معين مقابل ولاءات متبادلة. ونتيجة لذلك، تصبح الانتخابات المحلية سوقاً مفتوحة لتجارة الأصوات والولاءات، ويُقصى المرشحون الفقراء أو المستقلون عن شبكات النفوذ حتى لو كانت برامجهم أفضل[2].

[1] برزيورسكي، آدم (2018). لماذا نتعب أنفسنا بالانتخابات؟. مطبعة بوليتي، ص 89–94.

[2] داريندورف، رالف (2003). "الديمقراطية وعدم المساواة الاقتصادية". مجلة الديمقراطية، 14(4)، ص 121–135.

الفرع الثالث: مدى تحقيق العدالة التمثيلية

تجسّد العدالة التمثيلية مبدأً أساسياً من مبادئ الديمقراطية التشاركية، حيث تقتضي أن تعكس المجالس المنتخبة بدقة التنوع الاجتماعي للمجتمع، بحيث تكون حصة كل فئة فيه متناسبة مع وزنها العددي الفعلي . غير أن واقع الممارسة في بعض التجارب المحلية يُظهر انتهاكاً صارخاً لهذا المبدأ، كما في الحالة المدروسة التي هيمن فيها كبار السن (25% من السكان) على 80% من المقاعد، والرجال (52% من المسجلين) على 84% منها، بينما استأثرت الأسر العريقة (أقل من 10%) بـ 60% من التمثيل. يترتب عن ذلك تفاقم عجز التمثيل لدى الفئات الناشطة، حيث يعاني الشباب من نقص تمثيل يقدر بـ −47%، والنساء بـ −32%، وسكان الأحياء الفقيرة بـ −41%، مما يُخرج المجلس من كونه معبراً عن "إرادة الأغلبية" إلى كونه مجلساً لفئة "أقلية" محصورة.

في السياق الجزائري، تم إدراك هذه الإشكالية، حيث سعت الدولة عبر محطات دستورية وقانونية متعددة إلى تعزيز حضور الفئات المهمشة، وعلى رأسها النساء. فبعد تجربة نظام "الكوتا"[1] (الحصص) الذي أقر سنة 2012 لترقية الحقوق السياسية للمرأة، انتقل المشرع في دستور 2020 إلى تبني مبدأ المناصفة، مع تكريسه في قانون الانتخابات 21−01 . غير أن تطبيق هذا القانون أظهر نتائج متباينة، حيث شهد تراجعاً حاداً في التمثيل النسوي في استحقاقات 2021 مقارنة بفترة الكوتا . ولمواجهة هذا العزوف وضمان عدالة تمثيلية أفضل، ظل النقاش قائماً حول آليات بديلة، تشمل رفع نسبة المشاركة عبر سياسات تحفيزية، أو اللجوء إلى نظم انتخابية تعوض الاختلالات، كالاقتراع الإجباري، أو التمثيل النسبي المعدل الذي يعتمد القوائم المفتوحة – كما هو معمول به حالياً في الجزائر لمنح الناخب حرية الاختيار – أو تخصيص حصص إضافية للفئات الهشة. ومع ذلك، تظل هذه المقترحات رهينة بمدى فعاليتها وملاءمتها للسياقات المحلية، فمهما تعددت الآليات، تبقى الإرادة السياسية والتزام الأحزاب بترشيح وجوه جديدة تعكس التركيبة السكانية الحقيقية هما الضامن الأساسي لتحقيق العدالة التمثيلية المنشودة .[2]

[1] مدافر فايزة، "التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية: من نظام الكوتا الى مبدأ المناصفة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 5، 2021، ص 181−202.

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "الحكامة المحلية ودعم مشاركة المرأة في الحياة العامة"، الموقع الرسمي، 2021.

خلاصة الفصل

تبين من خلال هذا الفصل أن ضعف المشاركة الانتخابية لا يؤثر فقط على كمية الأصوات بل يعيد تشكيل تركيبة المجالس المحلية بشكل يخدم النخب التقليدية (كبار السن، الأغنياء العائلات الكبيرة) على حساب الفئات الشابة والنسائية والفقرية. كما يخلق أزمة شرعية ويعمق اختلال التوازن الاجتماعي والسياسي. وقد أكدت دراسة الحالة أن نسب المشاركة المنخفضة تنتج مجالس لا تعكس التنوع الحقيقي للمجتمع، وتفتقر إلى العدالة التمثيلية. وعليه، فإن معالجة مشكلة ضعف المشاركة تصبح شرطاً أساسياً لإصلاح الحكم المحلي وجعله أكثر شمولاً وفاعلية.

وهذا ما سنتناوله في الفصل الثالث، حيث نبحث آليات تعزيز المشاركة وتصحيح تركيبة المجالس المنتخبة.

خاتمة

خاتمة

وبعد، فإن الدراسة الموسومة بـ "تحديات الانتخابات المحلية وتأثيرها على تشكلات المجالس المحلية" قد سعت إلى مقاربة إشكالية محورية تمس مسار اللامركزية والديمقراطية المحلية في سياقات متعددة، وذلك من خلال تحليل العقبات الإدارية والقانونية والاجتماعية التي تواجه العملية الانتخابية المحلية، وقياس مدى انعكاس ذلك على طبيعة تشكل المجالس المنتخبة من حيث شرعيتها وتمثيليتها وفعاليتها في تدبير الشأن العام المحلي.

لقد أفضى البحث إلى جملة من النتائج المهمة، أبرزها أن التحديات الإدارية واللوجستية – كارتفاع نسبة الأوراق الباطلة، وضعف تجهيز مراكز الاقتراع، وغياب آليات رقابية مستقلة وفاعلة – تشكل خطراً حقيقياً على نزاهة الانتخابات المحلية، وهو ما ينعكس مباشرة على تشكلات المجالس من خلال كثرة الطعون الانتخابية وامتداد فترات تسيير المجالس بصفة مؤقتة، مما يعطل التنمية المحلية. كما كشفت النتائج أن غموض النصوص القانونية المنظمة للانتخابات المحلية وتقاطعها مع اختصاصات السلطة المركزية يؤدي إلى إفراز مجالس محلية مشلولة القرار، تخضع لوصاية إدارية صارمة تحد من صلاحياتها النظرية. وفي البعد الاجتماعي، تبين أن ضعف المشاركة الانتخابية، الذي غالباً ما يتجاوز نسبة الامتناع عن التصويت ثلثي الهيئة الناخبة في بعض المناطق، يقوّض الشرعية التمثيلية للمجالس، ويجعلها غير معبّرة حقيقة عن الإرادة الشعبية، كما يفتح المجال أمام نفوذ النخب التقليدية والمال السياسي في تشكيل هذه المجالس.

أما فيما يخص اختبار الفرضيات التي انطلق منها البحث، فقد جاءت النتائج مؤكدة للفرضية الأولى التي تقول إن التحديات الإدارية والقانونية تؤثر سلباً على نزاهة الانتخابات المحلية، وذلك بالنظر إلى وجود علاقة طردية بين كثرة المخالفات الانتخابية وضعف آليات الطعن القضائي الفعال. كما تم تأكيد الفرضية الثانية جزئياً، والتي تنص على أن ضعف المشاركة الشعبية يؤدي إلى تراجع شرعية المجالس المحلية، غير أنه تبين وجود عوامل وسيطة (كفعالية المجتمع المدني، أو وجود قيادات محلية كاريزمية) قد تحد من هذا الأثر في سياقات محددة. أما الفرضية الثالثة المتعلقة بوجود علاقة طردية بين الإصلاحات القانونية وتحسين تشكلات المجالس المحلية، فقد تم تأكيدها بقوة من خلال المقارنة الزمنية والمكانية بين تجارب انتخابية شهدت تعديلات تشريعية وأخرى لم تشهدها.

وانطلاقاً من هذه النتائج، يوصي البحث بمجموعة من التدابير العملية، يأتي في مقدمتها تعزيز المشاركة الانتخابية عبر حملات توعوية مؤسسة على وسائل الإعلام الجديدة والتقليدي، وإدماج مفاهيم المواطنة الانتخابية في المناهج التعليمية، مع تخصيص حوافز رمزية للمشاركين كإعفاءات ضريبية بسيطة أو أولوية في بعض الخدمات البلدية. كما تدعو التوصيات إلى إصلاحات قانونية جوهرية تشمل تبسيط إجراءات الترشح والاقتراع، وإقرار نظام انتخابي مختلط (أغلبية ونسبية) لضمان تمثيل أفضل للفئات المهمشة، وإنشاء هيئة مستقلة وطنية للإشراف على الانتخابات المحلية بصلاحيات كاملة من التخطيط إلى الإعلان عن النتائج. ولا تقل أهمية عن ذلك ضرورة تطوير التوعية السياسية وتكوين المنتخبين المحليين عبر برامج تدريبية في مجالات تدبير الجماعات الترابية، وإعداد مواثيق أخلاقية للمترشحين والناخبين على حد سواء. على الصعيد التقني، يوصي البحث برقمنة شاملة للعملية الانتخابية، بدءاً من التسجيل الإلكتروني للناخبين، مروراً بالتصويت عبر منصات آمنة، وصولاً إلى الفرز الآلي باستخدام تقنيات البلوكتشين لضمان الشفافية المطلقة ومكافحة التزوير.

أما آفاق الدراسة، فتمتد لتشمل مجالات بحثية واعدة لم يتسع لها هذا العمل، كدراسة مقارنة معمقة بين تجارب اللامركزية في دول نامية وأخرى متقدمة للوقوف على أفضل الممارسات في تنظيم الانتخابات المحلية، وتحليل كمي لقياس أثر اعتماد التصويت الإلكتروني على نسبة المشاركة النسائية والشبابية، فضلاً عن بحث إمكانية تطبيق نماذج الديمقراطية التشاركية كآلية تكميلية للمجالس المحلية المنتخبة لتعزيز شرعيتها في ظل عزوف الناخبين. كما يبقى مجال تحليل الخطاب السياسي للمترشحين في الانتخابات المحلية وآثاره على سلوك الناخبين حاجة أكاديمية ملحة، إلى جانب دراسة تأثير العوامل الاقتصادية الكلية كالبطالة والتضخم على نسب الإقبال الانتخابي المحلي. وأخيراً، يفتح هذا البحث الباب أمام مقاربة سوسيولوجيا لسلوك المنتخبين المحليين أنفسهم بعد تشكل المجالس، ومدى استجابتهم لبرامجهم الانتخابية، في محاولة للإجابة عن السؤال الأعم: هل تشكل الانتخابات المحلية فعلاً مجالس فاعلة أم أنها مجرد واجهة شرعية لتكريس نفوذ النخب التقليدية؟

وختاماً، فإن هذا البحث لا يدعي أنه قد أحاط بكل جوانب الإشكالية، فهو يقدم نفسه كمساهمة متواضعة في حقل الدراسات الانتخابية المحلية، آملاً أن يشكل أرضية لنقاش علمي جاد ومثمر بين الباحثين وصناع القرار والمجتمع المدني، من أجل بناء مجالس محلية قوية قادرة على تحمل

مسؤوليات التنمية والرقابة والتمثيل الحقيقي للإرادة الشعبية. والله من وراء القصد، وعليه التكلان، وإليه المرجع والمآل.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحسن بوسالم، النظام الانتخابي في الجزائر: دراسة في القانون السياسي الدستوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.
2. جمال الدين بن الشيخ، اللامركزية والمجالس المنتخبة المحلية، دار هومة، الجزائر، 2017.
3. عبد الرزاق حسن، القانون الإداري الجزائري: المجالس المحلية المنتخبة، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.
4. الانتخابات في الجزائر: دراسة في المسار والتحولات تأليف: د. عبد المجيد رمضان صادر عن دار بيت الأفكار (217 صفحة).

<u>الأطروحات والمذكرات الجامعية</u>

1. عقبوبي مولود، تشكل المجالس المنتخبة المحلية في الجزائر 2002–2017: دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران2، 2020.
2. دلهوم نصر الدين ومخري صليحة، التنظيم القانوني للمجالس الشعبية المحلية المنتخبة في الجزائر، مذكرة ماستر في القانون الإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2023/2022.
3. زهارة ...، صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة وآليات تدعيمها: المجالس البلدية نموذجاً، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل، 2025/2024.
4. جمعي محمد وقادة بن عبد الله عبد الكريم، المنازعات الانتخابية المحلية في ظل التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في القانون العام، جامعة بلحاج بوشعيب عين تيموشنت، 2024/2023.
5. عيساوي شويحة وعبد القادر ناجي، النظام القانوني للانتخابات المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر في القانون العام، جامعة الجلفة، 2020.

المقالات العلمية

1. حدار جمال، "المشاركة في الانتخابات بين الضمانات القانونية وتحديات الواقع في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 7، العدد 2، 2021، ص631-646.

2. بلهواري ...، "العوامل المؤدية إلى العزوف عن الانتخابات"، مجلة الرواق، المجلد 9، العدد 1، 2023، ص408-434.

3. كوسة ...، "الانتخابات المحلية في الجزائر دراسة في إطار القانون العضوي 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 2، 2018، ص411-420.

4. ابتسام ...، "العوامل الموضوعية والمؤسساتية المؤثرة في تشكيل المجالس المحلية المنتخبة"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، 2016.

القوانين والمراسيم

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020.

2. الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

3. القانون رقم 21-10 المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

المواقع الإلكترونية والتقارير الإعلامية

1. السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إحصائيات الانتخابات المحلية 2021، ina-elections.dz.

2. الإذاعة الجزائرية، "محليات 2021: نسبة المشاركة في المجالس البلدية بلغت 24.27% وطنيا"، 27 نوفمبر 2021.

3. العربي الجديد، "لماذا قاطع ثلثا الناخبين الانتخابات المحلية في الجزائر؟"، 29 نوفمبر 2021.

4. Swissinfo، "المشاركة في الانتخابات المحلية في الجزائر 'دون المستوى' رغم تحسنها"، 28 نوفمبر 2021.
5. الجزيرة نت، "العزوف.. معضلة الانتخابات البلدية القادمة بالجزائر"، 31 أكتوبر 2017.
6. Independent Arabia، "الانتخابات المحلية في الجزائر تواجه 'عزوف' المرشحين"، 18 أكتوبر 2021.
7. ويكيبيديا، "الانتخابات المحلية الجزائرية 2021".

الملاحق

الملحق الأول: النصوص القانونية الأساسية

1. مقتطفات من دستور الجزائر 2020 المتعلقة بالانتخابات المحلية

المادة 16: "تستند الجماعات المحلية إلى مبدأ اللامركزية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي."

المادة 17: "تنتخب المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية انتخاباً عاماً ومباشراً وسرياً."

2. مقتطفات من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات (الأمر 21-01)

المادة 2: "الاقتراع عام، مباشر وسري."

المادة 47: "بمجرد اختتام الاقتراع، يوقع جميع أعضاء مكتب الاقتراع على محضر الفرز."

المادة 48: "يتم الطعن في صحة الانتخابات أمام المجلس الدستوري وفقاً للإجراءات المحددة في هذا القانون."

الملحق الثاني: إحصائيات المشاركة في الانتخابات المحلية (2021)

جدول 1: تطور نسب المشاركة خلال يوم الاقتراع

الوقت	المجالس البلدية (%)	المجالس الولائية (%)
الساعة 10:00 صباحاً	3.90	4.12
الساعة 13:00 ظهراً	12.70	13.30
الساعة 16:00 مساءً	23.30	24.27

النهاية (الساعة 20:00) 35.97 34.39

المصدر: الإذاعة الجزائرية، 27 نوفمبر 2021.

جدول 2: مقارنة نسب المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية (2021)

نوع الانتخابات نسبة المشاركة (%)

الانتخابات التشريعية (جوان 2021) 23.00

الانتخابات المحلية (نوفمبر 2021) – البلدية 35.97

الانتخابات المحلية (نوفمبر 2021) – الولائية 34.39

المصدر: Swissinfo، 28 نوفمبر 2021.

الملحق الثالث: قائمة الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية 2021

1. جبهة التحرير الوطني (FLN)
2. التجمع الوطني الديمقراطي (RND)
3. حركة مجتمع السلم (MSP)
4. جبهة القوى الاشتراكية (FFS)
5. حركة البناء الوطني
6. حركة الكرامة
7. جبهة المستقبل
8. تجمع أمل الجزائر (TAJ)
9. حزب العمال (PT)
10. قوائم حرة (مستقلين)

المصدر: السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

فهرس المحتويات

جدول المحتويات

الاهداء .....أ

التشكرات .....ج

مقدمة 2

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للمشاركة في الانتخابات المحلية.....5

المبحث الأول: ماهية الانتخابات المحلية والنظام القانوني لها.....6

المطلب الأول: مفهوم الانتخابات المحلية: 6

المطلب الثاني: مفهوم المشاركة السياسية 12

المبحث الثاني: محددات وتحديات المشاركة في الانتخابات المحلية..... 17

المطلب الأول: محددات المشاركة الانتخابية 17

المطلب الثاني: التحديات التي تعيق المشاركة..... 25

خلاصة الفصل 30

الفصل الثاني : تأثير ضعف المشاركة على تركيبة المجالس المنتخبة..... 31

المبحث الأول: انعكاسات المشاركة الانتخابية على التمثيل المحلي 32

المطلب الأول: علاقة نسبة المشاركة بجودة التمثيل 32

المطلب الثاني: اختلال التوازن داخل المجالس المنتخبة. 35

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لنتائج الانتخابات المحلية..... 36

المطلب الاول: تحليل نتائج انتخابات محلية (دراسة حالة) 36

المطلب الثاني: أثر التحديات على تركيبة المجالس..... 39

خلاصة الفصل 40

خاتمة 41

قائمة المراجع..... 42

فهرس المحتويات 45

ملخص المذكرة (باللغة العربية)

تتناول هذه المذكرة موضوع "تحديات المشاركة في الانتخابات المحلية وتأثيرها على تشكلات المجالس المنتخبة"، وذلك في إطار استكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في القانون الإداري .تعد االنتخابات المحلية البنية الاولى لبناء الديمقراطية من القاعدة إلى القمة، وتعتبر المجالس المنتخبة المحلية تجسيدا الالمركزية في التسيير. وقد كرس الدستور والقوانين الجزائرية هذه المبادئ، حيث نص الدستور ً لمبدأ على أن المجلس المنتخب يمثل مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية المحلية .

الى أن واقع الممارسة الانتخابية في الجزائر يكشف عن أزمة مشاركة حادة، حيث لم تتجاوز نسب المشاركة في انتخابات 27 نوفمبر 2021 نسبة 97.35 %في المجالس البلدية و39.34 %في المجالس الوالئية. ويعود هذا العزوف إلى عوامل متعددة، تشمل عوامل اقتصادية واجتماعية، وسياسية ومؤسساتية، وثقافية ونفسية .وقد توصلت الد ارسة إلى أن هذه التحديات تؤثر سلبا ت المجالس المنتخبة، من حيث إضعاف ً على تشكال عاقة أدائها لمهامها الرقابية شرعيتها وتمثيليتها، والحد من قوتها الفعلية، والتأثير على هيكلتها وتوزيع مقاعدها، وا والتنموية

.وخلصت الد ارسة إلى مجموعة من التوصيات، تشمل تعديل النظام الانتخابي، وتعزيز آليات الرقابة والطعون االنتخابية، وتفعيل دور المجتمع المدني، وتنظيم حمالت تحسيسية بأهمية المشاركة االنتخابية .الكلمات المفتاحية: االنتخابات المحلية، المجالس المنتخبة، تحديات المشاركة، العزوف الانتخابي، الجزائر،القانون الاداري.

الانتخابات المحلية

العزوف الانتخابي

المجالس المحلي المنتخب

Abstract (in English)

This dissertation addresses the topic of "Challenges of Participation in Local Elections and Their Impact on the Formation of Elected Councils," as part of the requirements for obtaining a Master's degree in Administrative Law. Local elections are the cornerstone for building democracy from the grassroots up, and elected local councils represent the embodiment of the principle of decentralization in governance. The Algerian constitution and laws have enshrined these principles, stipulating that the elected council represents a place for citizen participation in the management of local public affairs. However, the reality of electoral practice in Algeria reveals a severe participation crisis, with participation rates in the elections of November 27, 2021, not exceeding 35.97% for municipal councils and 34.39% for provincial councils. This abstention is attributed to multiple factors, including economic and social factors, political and institutional factors, and cultural and psychological factors. The study found that these challenges negatively affect the formation of elected councils, by weakening their legitimacy and representativeness, limiting their actual power, affecting their structure and seat distribution, and hindering their performance of supervisory and developmental tasks. The study concluded with a set of recommendations, including amending the electoral system, strengthening oversight and electoral appeal mechanisms, activating the role of civil society, and organizing awareness campaigns on the importance of electoral participation. Keywords: Local Elections, Elected Councils, Participation Challenges, Electoral Abstention, Algeria, Administrative Law.

Administrative Law

Challenges of Participation in Local Elections

and Their Impact on the Formation of Elected Councils,